الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الرحمن ميرة
- بجاية

كلية: الآداب و اللّغات
قسم: لسانيات عربية

عنـوان المـذكرة:

الشواهد النثرية الفصيحة في كتاب ' شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ' لابن مالك

دراسة في أصول الاحتجاج بالحديث الذ النبوي الشريف

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللسانيات العربية

من إعـداد الطالب:
بن الصغير عبد القادر

تحت إشراف الأستاذ:
بو عبد الله سمير

السنة الجامعية: 2020 - 2022 مـ / 1442 - 1443

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مقدمة

الحمدُ لله الذي عَلمَ بالقلمِ، علمَ الإنسانَ ما لم يعلمْ، الحمدُ للهِ الذي تَفضلَ عَلينَا و تَمْ، وعَلمنَا مِمَا لم نَكنِ نَعلمْ، و الصَلاةُ و السَلامُ على صَاحِبِ خَبرِ السماءِ، و يَنبوعِ الصَفاءِ و العَطَاءِ، أفصحُ من نَطقَ بالضادِ، سَيدنَا مُحَمَد النَبي العَربِي، و على آَلِهِ و صَحْبِهِ الأخْيار، و على من سَارَ على دَربِه من الأبْرَارِ**أما بعد:**

فإن اللغة مدار الحياة بكل صورها وجميع مجالاتها، فلا غنى عنها في أي موضع،إذ بهايتواصل الناس فيما بينهمو بها يذكرون أخبارهم ويحفظون آثارهم. قال ابن جني « اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ». ولا جرم أن أغراض الناس تتفاوت و تتباين، و جل الأمور من المتباينات التي لا تتفق فيما يعبر به عنها من الألفاظ و العبارات والأساليب؛ فلكل أسلوب ما يصلح له من المقاصد. و يأتي **'الاحتجاج '**- ماضيا وحاضرا -على رأس الأساليب التي سجلت حضورا لافتا في التقعيد اللغوي و النحوي.

و بما أن الحديث النبوي يمتلك جميع جماليات البلاغة من صور المعنى و المبنى، و هو أصل من أصول النحو العربي و مصدر من مصادره النحوية؛ فقد ذهب الكثير من النحاة إلى الاستدلال ' بالحديث النبوي الشريف ' لتحقيق الألفاظ و تقرير القواعد.

و ممن عرف بمذهب الاحتجاج بالحديث النبوي صاحب الألفية ' ابن مالك ' أين صنف كتابا وسم بعنوان ' شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ' و هو كتاب جامع مانع استحق أن يكون أنموذجا لدراستنا في موضوع ' الشواهد النثرية الفصيحة '؛ حيث توجهنا لهكذا دراسة لعوامل نوجزها في النقاط الدراسة:

- لغة الضاد كانت ولاتزال بحاجة إلى من يستجلون خفيّها و يجوسون أسرارها حتى يستلهموا من روائع بيناها، و يستخلصوا قواعدها، و هو ما تصدى له الكثير من العلماء و الدارسين كل بحسب اهتماماته و اختصاصه على غرار ' ابن مالك ' الذي عمل على التقعيد للغة العربية و تبويب أحكامها بأساليب عدة على غرار الاستدلال بشواهد من كلام المصطفى – صلى الله

عليه وسلم – الذي لا ينطق عن الهوى فألف كتابه ' شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ' الذي كان بحاجة إلى إضاءة بعض الزوايا العاتمة المتعلقة بعلم النحو.

- معرفة مدى صحة المنهج الذي اعتمده بعض النحاة في تعاملهم مع الحديث النبوي الشريف.
- قلة البحوث العلمية المنجزة في الاستدلال بالحديث الشريف، و خصوصا ما كان منها في الجانب التطبيقي، و كيفية استثمار نصوص الحديث النبوي في اثراء قواعد النحو.

و بعد أن تأملت في بعض الكتب ذاة الصلة بالموضوع، و الأخذ برأي الأستاذ المشرف و شروحاته؛ انعقدت في ذهني إشكالية هذا البحث و هي ما يظهر في هذه التساؤلات:

- ما هو موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث في النحو؟
- ما هي حجج ثلة من المانعين للاحتجاج بالحديث ، و فيما تجلت ردود المجيزون في دحض تلك الحجج؟
- هل كان لابن مالك منهجا واضحا في الاحتجاج؟
- ما مدى عناية ابن مالك بالحديث النبوي الشريف؟
- ما هو أسلوب ابن مالك في التعامل مع الشواهد الفصيحة في تعضيد شاهد الحديث الشريف؟

و للإحاطة بحيثيات البحث و الإجابة عن الاشكالية السابقة قسمت البحث إلى ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة و متلوة بخاتمة وهي:

- مقدمة تضمنت أهمية الموضوع وأهداف وأسباب اختياره مع الاشارة فيها إلى المنهج المتبع وخطة الدراسة.
- الفصل الأول و هو فصل تمهيدي وُسم بـ ' دراسة في أصول الاحتجاج بالحديث' اشتمل على المصطلحات الأساسية للبحث و ضوابط الاستدلال بالحديث الشريف.
- الفصل الثاني و هو يمثل الإطار النظري للدراسة وُسم بـ ' موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف' تضمن موقف النحاة القدامى و المستحدثين من الاستشهاد بالحديث الشريف في المجال النحوي، و كذلك موقف ابن مالك.

- الفصل الثالث و هو عبارة عن دراسة تطبيقية وُسم بـ ' الشواهد النثرية الفصيحة في كتاب شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح' اشتمل عل ترجمة ابن مالك و كتاب "شواهد التوضيح و التصحيح للجامع الصحيح" من حيث قيمة الكتاب، و دوافع تأليفه، و أهميته، و تضمن بعض النماذج من شواهد الحديث الشريف في الأبواب النحوية في الكتاب و كيفية عرض ابن مالك لها.
- و أخيرا اختتمت البحث بمجموعة من النتائج المتوصل إليها.

و بما أن المنهج المتبع في في الدراسات الأكاديمية يعد أهم وسيلة تساعد الباحث على تحقيق أهدافه التي سطرها لبحثه، وإنَّ بلوغ ذلك يتوقف على اختيار المنهج المناسب لطبيعة الموضوع؛ فقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعني بوصف الشواهد، و تحليلها، و مع الاستعانة بالمناهج الأخرى عند الحاجة.

و قد رجعت أثناء انجاز هذه الدراسة –بالإضافة إلى مدونة البحث 'شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح' – إلى مجموعة من المصادر و المراجع أهمها:

- خزانة الآدب و لب لسان العرب لعبد القادر البغدادي.
- الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي.
- التفكير النحوي لعلي أبو المكارم.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي لخديجة الحديثي.
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني.
- الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل البخاري.

و قد واجهتني في انجاز هذا البحث صعوبات أهمها:

- تشعب الموضوع الذي يتطلب إلماما بحقول معرفية عدة علم المصطبح (مصطلح الحديث) و علوم اللغة بشتى فروعها.
- قلة الدراسات السابقة التي تخص الحديث النبوي الشريف في النحو.

و في الأخير أتقدم بالشكر الجزيل و خالص التبجيل إلى أستاذي و مؤطري الأستاذ: بوعبد الله سمير على قبوله الاشراف على هذا العمل، و على نصائحه و ارشاداته فجزاه الله خير جزاء.

وفي الختام؛ فلكل شيء إذا ما تم نقصان، و عليه فإن ما كان في بحثي من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان والله جل وعلا أسأل التوفيق والسداد و صلى الله على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

الفصل الأول

أصول الاحتجاج بالحديث الشريف

أولا: الاحتجاج دراسة في الأصول والعلاقات.

يشغل الاحتجاج حيّزا زمنيا و مكانيا مهما في تاريخ الجنس البشري؛ فما من شعب من الشعوب، أو أمة من الأمم، إلاّ و لها أساليب الحجاج الخّاصة بها، فهي مكوّن أساسي من مكونات الفكر الإنساني بصرف النظر عن ما إذا كانت لدوافع الهدم أو البناء أو لإعلاء باطل أو نصرة حق.

ولقد استحوذ هذا الموضوع على اهتمام أهل العلم والمعرفة، وأساطين الحكمة و الأدب عبر العصور؛ فلا يخفى على ذي لب أن الاحتجاج: دليل الحكمة، وموطن العبرة، ومصدر الاعتزاز والإلهام فهو يشكل نواة البصيرة.

1ـ الاحتجاج لغة واصطلاحا:

تعددت مدلولات لفظة الاحتجاج بتعدد السياقات و الأطر المرجعية التي انتظمت فيها، ورغم هذه التعدية في مدلولاتها فإنها تصب في معنى عام يجمعها يطبعه البعدين الديني و الأدبي.

وسنحاول فيما يلي توضيح الزوايا المعتمة المتعلقة بآفاق مصطلح الاحتجاج و أبعاد مفهومه من خلال المقاربة المعجمية و المنظومة الاصطلاحية.

أ- **لغة:**

إن الصورة المعجمية لأيّ لفظ في العربية هي المرجعية الأولى لهذا اللفظ في الخطاب اللغوي، ولو عدنا إلى معاجم اللّغة المعروفة، نبحث عن أصل كلمة ' احتجاج ' فسنجدها تحت مادة ' حجّة ' وهيالبرهان،وقيل الحُجَّة: ما دوفع به الخصم، وقال الأزهري الحُجَّة: الوجه الذي يكون به الظَّفر عند الخصومة، وهو رجل مِحْجَاجُ اي جدِل، وجمع الحجَّة حُجَّجٌ وحِجاجٌ، وحجَّة يَحُجُّه حجًّا غلبه على حُجته و في الحديث و أحتج بالشيء اتخذه حُجَّة، و قيل أيضا: أنها سميت حجة لأنها تُحّج أي تُقصد، لأن القصد لها و إليها، والحجة الدليل والبرهان.[1]

والحجة: ماذل به على صحة الدعوة[2]، فالاحتجاج هو إقامة الدعوة[1].

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج3، (مادة حجج)،2003، ص 57-59.

[2]- الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، مؤسسة الحسن، الدار البيضاء،ط1، ص82.

ب ـ **الاحتجاج اصطلاحا:**

بعد الوقوف على تعريف الاحتجاج كما جاء بين ثنايا معاجم اللغة؛ سنعرج إلى محاولة ضبط التعريف الاصطلاحي له من خلال جرد ما ذكر في هذا الصدد.

الحجاج هو" اثبات صحة قاعدة واستعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم بالسليقة[2]".

الاحتجاج هو: الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة و النحو و يرادفه الاستشهاد و يقابله التمثيل[3]".

الاحتجاج يراد به: " اثبات شيء بدليل نقلي يعود إلى من يصح الاحتجاج به لتوثيق مسألة من المسائل، أو ما يؤتي به من الكلام الفصيح ليشهد بصحة العبارة دلاليا أو نحويا، و مدى موافقتها أو مخالفتها للعرف اللغوي[4]".

فالاحتجاج إذا هو البراهين التي تؤخذ من نصوص اللغة للدلالة على صحة الرأي والقاعدة.

2- مرادفات الاحتجاج:

يصادفنا في كتب التراث وبعض الدراسات اللغوية ،توظيف مصطلحات بدلالات متقاربة وهي: الاستشهاد، الاحتجاج و الاستدلال.

أ ـ **الاستشهاد:**

الاستشهاد لغة:كلمة الاستشهاد من فعل شهد يشهد شهادة أي خبر قاطع[1]يقول ابن منضور:" الشاهد العالمالذي يبين ما عَلَمَه، واستشهده سأله الشهادة، وفيقوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن

---

[1]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة،ط2،ص260.

[2]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو،دار الفكر، دمشق،ط3، 1383هـ-1964م، ص6.

[3]- محمد سمير نجيباللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر، بيروت،ط1، 1405 هـ، 1985 م، ص61.

[4]- صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، الجزائر، دط، 2005، ص91.

رِّجَالِكُمۡ﴾[2]،و الشهادة خبر قاطع، تقول منه: شهد الرجل على كذا، و شهد الشاهد عند الحاكم أي بين ما يعلمه و أظهره، يدل على ذلك قوله عز وجل﴿مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِ﴾[3]، و المشاهدة؛ المعاينة و اشهدته على كدا فشهد عليه أي صار شاهدا عليه؛ اللسان من قولهم لفلان شاهد حسن أي عبارة جميلة[4] "

فالاستشهاد إدن في مجمل معانيه هو طلب الشهادة.

الاستشهاد اصطلاحا:

الشاهد عند النحويين هو الدليل الدي يعتمد عليه في الأخذ بقاعدة ما، ورفض أخرى؛ أو هو ما يذكر لإثبات قاعدة كلية؛ من كتاب أو سنة، أو كلام عربي فصيح[5].

والدليل في هذا التعريف هو الدليل اللغوي الذي يقدمه النحوي شاهدا على صحة القاعدة النحوية المستنبطة من لغة العرب الخالصة والسليمة، شعرا كان او نثرا.

فالاستشهاد في المجال النحوي هو التوظيف اللغوي لمجموعة من الأقوال التي بلغت مستوى عاليا من الفصاحة.

وهناك مصطلح ثالث شائع ومنتشر، يوازي مفهومه مفهوم الاحتجاج والاستشهاد في الدلالة والاستخدام، وسنقف عنده لنبين معناه.

ب ـ الاستدلال:

الدليل لغة:

يقول ابن منضور:" فلان يدل على أقرانه[ ] و هو يدل بفلان أي يثق به و قد دله على الطريق يدله دَلالة و دِلالة و دُلالة و الفتح أعلى و في حديث علي رضي الله عنه، في صفة الصحابة: " و يخرجون

---

[1]- الفيروز أبادي، (محمد بن يعقوب مجد الدين): القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1412هـ ،كلمة (ش هـ د)،ط1، ص588.

[2]- سورة البقرة، الآية 282.

[3]- سورة التوبة، الآية 17.

[4]- ابن منظور، المرجع نفسه، ج2، مادة شهد ، ص 374-375.

[5]- محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، دار المعرفة، الجزائر، دط، ص 71.

من عنده أدلة"؛ و هو جمع دليل أي بما قد علموا فيدلون عليه الناس يعني يخرجون من عنده فقهاء فَجَعلُهم أنفسهم أدلة مبالغة[1].

الدليل اصطلاحا:

"هو تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان من الأثر إلى المؤثر، فيسمى استدلالا إنّيا، أو بالعكس و سمي استدلالا لميا أو من أحد الأثرين إلى الأخر"[2]

وهو أيضا : " فعل المستدل، و يعني طلب معرفة الشيء من جهة غيره"[3].

و إذا دققنا النظر في كل مصطلح من هذه المصطلحات، فنجد بينها فوارق كما بينها تداخلا، فالفرق بين الاحتجاج و الاستدلال يكمن في "أن الاستدلال يعني طلب الشيء من جهة غيره و الاحتجاج هو طلب الاستقامة في النظر، سواء في ما كان من جهة ما يطلب معرفته، أو من جهة غيره"[4].

فالاحتجاج نابع من الطرف الذي يريد توصيل فكرته بأي وسيلة، أي أن يكون بإرادة الطرف المحتج، بغية إقناع الخصم أو المتلقي، أما الاستدلال فيكون بطلب من المتلقي؛ أي أن المتلقي هو الذي يطلب الدليل أو البرهان من الطرف الأول.

أما الفرق بين الاحتجاج والاستشهاد فيكمن في: "أن الاحتجاج يستخدم غالبا في المواقف التي تتطلب المغالبة و الجدل بقصد التفوق، و نصرة الرأي، أما الاستشهاد فهو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة، فيلتقي بالاحتجاج في البرهنة على صحة القاعدة المحتج بها"[5].

فالاحتجاج يستعمل في المواقف التي يحتدم فيها النزاع من أجل نصرة الرأي، والتفوق على الخصم، أما الاستشهاد فهو ابلاغ الرأي القاطع و الموثوق به للغير.

مما سبق نستنتج أن المعيار الأساسي والدقيق الدي يسعفنا في التفريق بين هذه المصطلحات هو اللغة المستعملة من قبل النحوي، فإن كانت مصطنعة خارجة عن حدود الفصاحة تعليمية فهي مجرد لغة

---

[1]- ابن منضور، المصدر نفسه، (مادة دلل)، ص 247-248.

[2]- الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الفضيلة للنشر و التوزيع، القاهرة، ص18.

[3]- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت،ط5، 1401 هـ- 1981 م، ص61.

[4]- المصدر السابق، ص61.

[5]- محمد عيد، الاستشهاد و الاحتجاج في اللغة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1972م، ص86.

تمثيل، و أما إذا كانت لغة فصيحة سليمة يصلح النسج على منوالها، صادرة عن الإعراب في زمن الاستشهاد و مكان السليقة؛ فهي لغة استشهاد أو لغة احتجاج أو لغة استدلال"[1].

[1]- صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، الجزائر، دط، 2005، ص92.

ثانيا: ضوابط الاستدلال بالحديث الشريف:

إن الحديث النبوي مصدر ضروري لا غنى عنه للأمة الاسلامية مثل القرآن الكريم لأن مصدرهما واحد وهو الوحي الإلهي. ومن الثابت أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتكلم باللغة العالية ويذهب في فنون القول مذهباً رفيعاً في البلاغة و الفصاحة[1].

1ـ الحديث النبوي الشريف:

أ ـ مفهوم الحديث:

لغة:

الحديث نقيض القديم، والحدوث نقيض القدمة و أحدثه الله فحدث، و حدث أمران أي وقع و استحدث خبرا؛ أي وجدت خبرا جديدا،[2]و الحديث أيضا الجديد من الأشياء، الحديث الخبر يأتي على القليل و الكثير و الجمع أحاديث.[3]و قد وردت آيات في القرآن الكريم استعمل فيها لفظ الحديث مرادا به القرآن الكريم ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ﴾[4] كما وردت لفظة حديث بمعنى البلاغ في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾[5]أي بلغ ما أرسلت به.

والحديث و الخبر مترادفان، فالحديث يأتي على قليل الخبر و كثيره، لأنه يأتي شيئا فشيئا[6]، وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾[7] و ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾[8] أي خبر موسى و خبر الغاشية.

اصطلاحا:

---

[1]– السيوطي، التذييل و التذنيب على نهاية الغريب، دار الرفاعي للنشر، دط، 1403 هـ- 1983م، ص5.

[2]– ابن منضور، لسان العرب، ج2،(مادة حدث)، ص 131.

[3]– الفيروز أبادي، المحيط، ص 332.

[4]– سورة الكهف، الآية 6.

[5]– سورة الضحى، الآية 11.

[6]– محمود الفجال، الحديث النبوي في النحو العربي،، دار أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997م، ص50.

[7]– سورة النازعات، الآية 15.

[8]– سورة الغاشية، الآية 1.

" علم الحديث أقوال النبي صلى الله عليه و سلم و أفعاله و أحواله"؛ وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث[1].

و قال السيوطي في تدريب الراوي: " قال ابن كفاني في كتاب إرشاد المقاصد: "علم الحديث الخاص بالرواية"، علم يشمل أقوال النبي صلى الله عليه و سلم و أفعاله، و روايتها و ضبطها و تحرير ألفاظها. أما علم الحديث الخاص بالدراية فهو علم يعرف منه حقيقة الرواية و شروطها و أنواعها و أحكامها و حال الرواة و شروطهم و أصناف المرويات و ما يتعلق بها"[2].

و هناك من العلماء من عرف الحديث بأنه" ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه و سلم من قول أو فعل فقط". أما فيما يخص التقرير و الأوصاف بنوعيها، فليست من مفهوم لفظ الحديث. و قيل أيضا "هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول فقط"[3].

و لقد عرف النحاة الحديث النبوي الشريف: "بأنه قول النبي صلى الله عليه وسلم" فالنحويون يهتمون بالقول؛ لأنه موضوع النحو و منبع استدلالهم و احتجاجهم و مرجع أحكامهم.[4]

ب ـ مكانة الحديث واهتمام العلماء به:

يحتل الحديث الشريف مكانة سامية في الدين الاسلامي باعتباره ثاني مصادر التشريع بعد القرآن، فهو يتماشى مع القرآن في الحجة و المصدر، حيث أنه شارح لما أوجز من القرآن، و مفصل لما أجمل منه و مبين لما تحت العموم من هيئات و صفات، و فروع و جزئيات، يقول النبي صلى الله عليه و سلم" ألاَ إنِّي أوتِيتُ القُرْآنَ و مِثْلَهُ مَعَهُ"[5]، و هذه العبارة توضح لنا أن حكم الحديث حكم القرآن في المصدر.

لقد بدأت العناية بالحديث في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث حرص الصحابة على روايته رواية شفوية، و ذلك أن الحديث لم يدون كما يدون القرآن في عصر الرسول صلى الله عليه و سلم لانشغال المسلمين بالقرآن، و لاتباعهم نهج الرسول صلى الله عليه و سلم في نهيهم عن كتابة

[1]- طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب، ط1، 1995م ، ص37.

[2]- محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، دار أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997م، ص51-52.

[3]- محمد الزفزاف، التعريف بالقرآن و الحديث، ص 234.

[4]- هشام فالح حامد، ترك الاستشهاد بالحديث الشريف ظاهرة أندلسية، مجلة مداد الآداب، العدد10، ص104.

[5]- أحمد بن حنبل، مسند الامام أحمد، مؤسسة الرسالة ، بيروت، دط، ج28، 2001، ص410.

الحديث. فلما أنتشر الاسلام واتسعت الأمصار و تفرق الصحابة في الأقطار و مات معظمهم و قل الضبط مست الحاجة إلى تدوين الحديث و تقييده بالكتابة، فأمر عمر بن العزيز (ت101هـ) بجمع الحديث[1].

و في بداية القرن الثاني الهجري حاول شهاب الدين الزهري(ت 124هـ)بجمع الحديث و كتابته، و هذه المحاولة فتحت الباب على مصراعيه لتدوين الحديث[2]، فظهر موطأ الإمام مالك (ت 179)، و مسند الإمام أحمد (ت241)، ثم كتب الصحاح الستة: البخاري (ت 246هـ)، و مسلم (ت 261هـ)، وابن ماجة، و أبي داود، و الترميذي، و النسائي.

ولم يقف اهتمام المسلمين بالحديث عند جمعه فحسب بل تعداه إلى السند و المتن، و تولد عن هذا الاهتمام علم يسمى (علوم الحديث) منها: علم الجرح و التعديل، و علم رجال الحديث و علم علل الحديث.

[1]- صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، ط15، 1984، ص45.

[2]- يوسف خليف، دراسات في القرآن و الحديث، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، دط، 1989، ص166.

2ـ ضوابط الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:

ان القرآن نزل على الرسول الكريم محمد صلى الله عليه و سلم و إنه كان شارحا و مفسرا القرآن على أصحابه كما أوحى الله إليه فهم القرآن، إن منزلة الحديث النبوي من ناحية الاحتجاج به المرتبة الثانية بعد القرآن، فهي مصدر ثان من مصادر التشريع، فلا ريب أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب لسانا فلا يشك مسلم ولا يرتاب في أن فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم لا تضاهيها فصاحة و أسلوبه في حديثه لا يقاربه أسلوب، فلقد مدت عليه الفصاحة رواقها و شذت به البلاغة نطاقها و المبعوث بالآيات الباهرة و الحجج، المنزل عليه قرآن عربي غير دي عوج[1].فلابد من الاحتجاج بحديثه الشريف و اعتباره من مصادر النحو إلى جانب القرآن الكريم، و كلام العرب بشقيه الشعري و النثري، غير أن النحاة من القدامى و المحدثين اختلفوا في اتخاد الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه و سلم مصدرا من مصادر الاستدلال النحوي، لا قدحا في فصاحته صلى الله عليه و سلم من قبل من منع ذلك ، و إنما توقفا منهم في ثبوت اللفظ بعينه عني النبي صلى الله عليه و سلم، دون أن يقع فيه تصرف من أحد الرواة. فتباينت مواقفهم بمسألة لاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بين مانع و مجيز.

أما الشبهات و التساؤلات التي دكرها النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فيمكن حصرها في:

أ ـ دعوى رواية الحديث بالمعنى.

ب ـ دعوى اللحن والخطأ في الحديث.

أ ـ دعوى رواية الحديث بالمعنى :

المراد بالرواية بالمعنى أن يؤدي الراوي الموضوع الواحد أو القصة الواحدة بألفاظ من عنده كلا أو بعضا مع المحافظة على المعنى، فلا يزيد ولا ينقص، و لا يبدل، و إنما يصح تفسير التعدد في الألفاظ بالرواية بالمعنى

[1]– محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي دار أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997، ص 5.

إذ تبين أن الموضوع الواحد، أو القصة الواحدة لم تتعدد، و أما إذا تعددت القصة فيصار تعدد الألفاظ إلى سبب أخر، و هو تعدد الموضوع، أو تعدد القصة[1].

الرواية بالمعنى ثابت لا يمكن إنكارها؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه أباح ذلك بقوله" اذَا لم تحلو حراما، و لم تحرموا حلالا و أصبتم المعنى فلا بأس"[2].

و على كل فقد روي الحديث بالمعنى حسب ما أشر العلماء إلى ذلك، يقول السيوطي: " و أما كلامه صلى الله عليه و سلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، و ذلك ناذر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى"[3].

و يمكن الرد على هذا في النقاط التالية:

ـ إن غلبة الظن كافية في اثبات القواعد النحوية، لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما أن الشديد في الضبط و التحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة و المحدثين[4].

ـ إن جواز النقل بالمعنى خاص بما لم يدون، أما ما دون و كتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه[5].

ـ أنه قد دعت الحاجة إلى رواية بعض الأحاديث بالمعنى لعسر ضبط الكلمات كما وردت بالكمال و التمام و الكمال في كل الأحاديث النبوية الشريفة، ولتمكن العرب من اللغة إلى الدرجة التي يستبدلون الكلمة بأخرى مرادفة لها في المعنى دون أن يغيروا المراد[6].

ـ أن التبديل الذي وقع في الحديث، وقع في الشعر أيضا و هو المصدر الثاني في النحو، قال ابن جني: " فهذا لعمري شائع، و تحريفه جائز؛ لأنه ليس دينا و لا عملا مسنونا"[7].

---

[1]– سيوطي عبد المناس ، الرواية بالمعنى دواعيها و ظواهرها في متون السنة النبوية، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، السنة الرابعة، العدد السابع، جوان ،2014، ص 48..

[2] – الطبراني، المعجم الكبير، دار الصميعي، الرياض، ج 7،1994 م، ص 100.

[3]– جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم النحو، تح: محود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط، 1989، ص 75.

[4]– البغدادي، خزانة الآدب، مكتبة الخنجي، القاهرة، 1997، ص14.

[5] – البغدادي، المصدر السابق، ص9.

[6] – سيوطي عبد المناس ، الرواية بالمعنى دواعيها و ظواهرها في متون السنة النبوية، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، السنة الرابعة، العدد السابع، جوان 2014، ص 47.

[7]– ابن جني، المحتسب، وزارة الأوقاف، 1994،ص 298.

ـ كثير من العلماء منع رواية الحديث بالمعنى و إنما باللفظ المسموع عنه صلى الله عليه وسلم و تأديته كما هو، فقد كانوا يتحرون الدقة في نقل الحديث و الاحتياط في ذلك، بل إن بعضهم كان يشعر بالحرج من رواية الحديث مخافة التغير فيه[1].

ـ أن العلماء الذين يجيزون الرواية بالمعنى وضعوا لها شروط منها: ، يكون الراوي عارفا بما يحيل المعنى أو ينقصه، عالما بمواقع الألفاظ، و أن يقول الراوي بالمعنى بعد كمال مرويه: " أو كما قال"، أو نحوه مما يدل على الشك، و أن لا يكون المروي مدونا في الكتاب[2].

ـ أن ورود الحديث متكررا لا يدل على أنه روي بالمعنى، لأنه من عادات النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الكلام مرتين أو أكثر لقصد البيان و إزالة الإبهام، و قد خصص البخاري في صحيحه بابا " من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه". و الإعادة قد تكون بالألفاظ السابقة أو بغيرها قصدا للإيضاح و اعتناء بالتبليغ و التعليم، و هذا ظاهر في حديث " زوجتكها"، فكان التزويج لما كان غير معهود بينهم بالقرآن، فاستبعد ذلك، و توقف عن القبول حتى كرر له ذلك، و توقف القبول حتى كرر له ذلك النبي صلى الله عليه و سلم مرات ليخبره بجواز ذلك خصوصية له، و وجود الحديث بألفاظ مترادفة قد تكون إجابة، لأن السائل تكرر سؤاله فتكرر جوابه صلى الله عليه وسلم بألفاظ مختلفة.[3]

ب ـ دعوى اللحن والخطأ في الحديث:

ذهب بعض النُّحاة إلى أنّ من الأسباب الّتي تدفعهم إلى عدم الاحتجاج بالحديث الشّريف في المسائل النَّحْويّة وقوع الخطأ واللَّحن فيه، وأنّ معظم رُواته من الأعاجم، قال السيوطي:" أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثير من الرواة كانوا غير عرب، و لا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، و هم لا يعلمون ذلك"[4].

---

[1]- سيوطي عبد المناس ، المصدر السابق، ص 49.

[2]- ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، دار البحوث للدراسات الاسلامية و إحياء التراث، دبي، 2002، ص460.

[3] - ابن الطيب الفاسي، المصدر السابق، ص462-468.

[4] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم النحو، تح: محود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط، 1989، ص92.

و القول بأنَّ أكثر رواة الحديث كانوا غير عرب، لا ينهض حجَّة لرفض الاحتجاج بحديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في المسائل النَّحْويّة، وذلك لأنّ ما وقع من لحن أو خطأ أو تصحيف في حديث رسول الله صلى الله عليه وسّلم قليل نادر، بَيَّنَهُ علماء الحديث فيما صنَّفوا من مؤلفات، كما أنّ اللَّغة العربيّة ملكٌ لمن يتعلّمها فيتقنها، فإنْ أتقنها فليس هناك فرق بينه وبين العربيّ سوى النّسب، والنّسب لا أثر له في اللّسان، كذلك فإنّ هؤلاء المسلمين الأعاجم من رواة الحديث كانوا أمراء المؤمنين في الحديث، وقد وُصِفُوا بالضّبط والدّقّة، وحملوا الحديث على أكمل وجه، وأدَّوه كما حملوه، مثل: الإمام البخاريّ رحمه الله وغيره.

الفصل الثاني

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف

لقد أثار الاحتجاج بالحديث النبوي في المجال النحوي عُمومًا، نقاشًا بين علمائنا قديمًا وحديثًا، على الرّغم من أنه يبدو لنا أمرًا في غاية البداهة، مِنْ مُنطلَق أن كلامه –صلى الله عليه وسلم– أفصح وأبلغ وأجْمَع، وأنه أرقى من كلام العرب الذي جرى الاستشهاد به في المجال المذكور على نطاق واسع دون أن يثير جدالًا كذاك الذي أثاره الاحتجاج بالحديث في النحو؛ فكان لذلك أولى بالتقديم وبالاستدلال به. يقول محمود فجال مؤكدًا هذه المسألة: "لقد كان من المنهج الحقّ بالبداهة أن يتقدّم الحديث النبوي سائرَ كلام العرب، من نثر وشعر، في باب الاحتجاج في اللغة والنحو؛ إذ لا تَعْهَدُ العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانًا أبلغَ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرًا، ولا أفْعَلَ في النفس، ولا أصحّ لفظًا، ولا أقْوم معنىً منه، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي؛ لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافةِ ما يزوّدهم به رُواة الأشعار خاصة انصرافًا استغرق جهودهم، فلم يبقَ فيهم لرواية الحديث ودراسته بقية"[1].

أولا: موقف القدماء من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

لقد انصرف القدماء عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، و بقوا صامتين عن الخوض في حكم الاحتجاج به، فاستدلوا كثيرا بشواهد من القرآن و الشعر و النثر و لم يذهبوا للحديث إلا نادرا، إلى أن جاء علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاني الاشبيلي أو المعروف بابن الضائع (ت 686 ه) الذي كان أول من نقل عنه أنه أشار إلى احتجاج النحويين بالحديث، نقل عنه السيوطي أنه علل عدم احتجاج النحويين بالحديث كونه مرويا بالمعنى قال السيوطي: "و قال أبو الحسن في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو سبب عندي في ترك الأئمة كسيوبيه و غيره الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث، و اعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم و صريح النقل عن العرب، و لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أوْلى في إثبات فصيح اللفظ كلام – النبي صلى الله عليه و سلم _ لأنه أفصح العرب[2].

و قد أكد ذلك أبو حيان إذ تتبع ابن الضائع في منع الاستشهاد بالحديث، حتى أنه أنكر على ابن مالك إنكاره من ذلك، و ذكره في شرح التسهيل، و بأن ابن مالك خالف الواضعين الأوليين لعلم النحو

[1]– محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، دار أضواء السلف، الرياض،ط2، 1997، ص 99.

[2] – خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، ص 16.

المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو ابن العلاء و الخليل و سيبويه و غيرهم و تبعهم في هذا المسلك المتأخرون من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد و الأندلس، فابن حيان هنا قد نسب إلى هؤلاء ترك الاحتجاج بالحديث النبوي.

و يرى الشاطبي ان سبب ترك النحويين الأوائل الاحتجاج بالحديث النبوي جواز روايته بالمعنى و اختلاف رواياته و ألفاظه بخلاف كلام العرب و شعرهم فإن رواته اعتنوا به و بألفاظه لما يستنبط منه من قواعد النحو[1].

و يقول ابراهيم مصطفى: " أما الحديث فقد رفضوه جملة، قالوا رواته لا يحسنون العربية فيلحنون، فلا حجة في الحديث و لا استشهاد به"[2].

و لقد أثبت العلماء صحة قلة احتجاج القدامى بالحديث النبوي و ذلك بعد عملية الفحص و التمحيص لمؤلفاتهم، حيث وجدوا أن دراستهم القرآنية تبدوا فيها جهودهم واضحة و كثيرة فكان الاستشهاد بالقرآن في المرتبة الأولى بينما المباحث المستدل عليها الحديث النبوي تبدو ضئيلة و نادرة.

و فيما يلي بعض الإحصاءات للأحاديث المستشهد بها النحاة القدامى:

1. الخليل ابن أحمد (ت 175 ه): استشهد ب أربعة (4) أحاديث في الصرف و الأبنية و بكثير من الأحاديث في كتاب "العين".
2. سيبويه (ت 180ه): استشهد بسبعة (7) أحاديث في كتاب "الكتاب".
3. الفرّاء (ت 207ه): استشهد بالحديث في ثمانية و ستين (68) موضعا في كتابه "معاني القرآن" و أورد حديثا واحدا في كتابه "المقصور و الممدود".
4. أبو حاتم السجستاني (255ه): احتج ب خمسة عشر (15) حديثا في كتابه المذكر و المؤنث" و بأربعة عشر (14) حديثا في كتابه "النخلة".

[1] – البغدادي، خزانة الآدب، مكتبة الخنجي، القاهرة، دط، 1997، ص9.

[2] – حاتم صالح الضامن، الاستشهاد بالحديث في اللغة و النحو، د ط، مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث، دبي، 1423ه-2002م، ص1.

5. المبرد(ت275هـ): استشهد بثلاث أحاديث (3) في كتابه " المقتضب".
6. ابن قتيبة (ت 286هـ): احتج ب تسعة و عشرين حديث في كتابه " أدب الكاتب".
7. الرماني: احتج بأربعة (4) أحاديث في كتابه " معاني الحروف".
8. ثعلب (ت 291هـ): استشهد ب خمسة عشر (15) حديثا في شرحه لديوان عدي بن الرقاع العاملي و بأحاديث كثيرة في مجالسه.
9. ابن السراج (ت316هـ): استشهد بستة(6) أحاديث في كتاب "أصول النحو".
10. أبو علي القالي: استشهد بسبعة و اربعين (47) حديثا في كتابه "المقصور و الممدود".
11. ابن السكيت: استشهد بحديث واحد في كتابه " المقصور و الممدود".
12. ابن جني: لم يستشهد بالحديث في كتابه " اللمع في العربية".
13. الزمخشري: لم يستشهد بالحديث في كتابه " الأنموذج في النحو".
14. الزجاجي: استشهد بحديثين فقط في كتابه " الجمل في النحو".
15. الثعالبي: استشهد بحديث واحد في كتابه "لطائف المعارف".[1]

و بعد هدا العرض الموجز لبعض الإحصاءات يمكن القول أن النحويين القدامى احتجوا بالحديث في النحو و الصرف، و ان كان ما وصل إلينا من احتجاجهم قليلا، و بالرغم من قلتها فهي تدل على أن علماء العربية لم يخرجوا الحديث تماما من دائرة النصوص المحتج بها، و أنهم كانوا يعدّونه مصدرا من مصادر الاحتجاج.

[1]- لبصير نور الدين، رد شبهات المشككين في الاحتجاج بالحديث في الدرس النحوين، مجلة الإنسان و المجال، ديسمبر 2015، العدد1،ص 33-34.

ثانيا: موقف المحدثين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

وقف جل الباحثين و الدارسين المعاصرين إزاء مسألة حجية الحديث في الدرس النحوي موقف المتمعن و ذلك لدقتها و حساسيتها، فكانت نظرتهم أقرب إلى التوسط و الاعتدال.

و من هؤلاء الباحثين المعاصرين "محمد حسين الخضر" و هو من اهم من كتب في هذا الموضوع و من أوائل اللغويين المحدثين الذين عنوا بقضية الاحتجاج بالحديث النبوي في الدرس النحوي، فقد استقصى المسألة في الكتب الكثيرة ليرى في أي جانب يقع الحق، إذ يقول: "و هذا دعاني إلى أن أبحث هذه المسألة و بذلت جهدا في استقصاء ما كتبه أهل العلم، ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا"[1].

و لقد خلص بعد أن عرض أدلة المانعين و المجزين و ناقشها الى نتيجة يذهب فيها الى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة و هو ستة أنواع:

- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه و سلم.
- ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت، و التحيات و كثير من الأذكار و الأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.
- ما يروى شاهد على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.
- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة و اتحدت ألفاظها.
- الأحاديث التي دونها من كان يعيش في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة العربية، كمالك بن أنس و عبد الملك بن جريح و الإمام الشافعي.
- ما عرف من حال روايته أنهم لا يجوّزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سرين و القاسم بن محمد.[2]

كما يرى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، و هي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول و إنما تروى في كتب بعض المتأخرين.

---

[1]- محمد شكري الألوسي، إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، تح: عدنان عبد الرحمان الدوري، دط، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ-1982م، ص77.

[2]- محمد حسين الخضر، دراسات في العربية و تاريخها، دط، ص 177-178.

و لقد أعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا البحث و خرج بقرار مفاده جواز الاحتجاج ببعض أنواع الحديث و حددها، و جاء في قرار المجمع أن علماء العربية اختلفوا في الاحتجاج بالأحاديث النبوية؛ لجواز روايتها بالمعنى، و لكثرة الأعاجم في رواتها، و قد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيمايلي[1]:

- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول، ككتب الصحاح الستة فما قبلها.
- يحتجّ بالحديث المدّون في هذه الكتب المذكورة آنفا على الوجه الآتي[2]:

1. الأحاديث المتواترة المشهورة.
2. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
3. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
4. كتب النبي صلى الله عليه و سلم.
5. الأحاديث المروية لبيان أنه –صلى الله عليه و سلم- يخاطب كل قوم بلغتهم.
6. الأحاديث التي عرف في حال روايتها أنهم لا يجيزون الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، و رجاء ابن حيوه، و ابن سيرين.
7. الأحاديث المروية من طرق متعددة و ألفاظها واحدة.[3]

و قد أستدرك "أمين السيد" على المجمع نوعين من الأحاديث إذ قال: "و لكنني أرى أنه يجب أن يزيد فيما يحتج به:

- الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم.

[1]- ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، عالم الكتب الحديث، ط1، 2003م، ص21.
[2]- المرجع السابق، ص21.
[3]- خديجة الحديثي، الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويتدط،1981ص69.

- الأحاديث التي يطمئن فيها إلى عدالة رواتها و التي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستشهاد فيها، و ان اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرير الاجابة.[1]

لكن الدكتور " رشاد الحمزاوي" وهو باحث في شؤون المجمع علق على قرار المجمع بقوله:" إن هذا القرار مهم بالطبع، إلا أنه يستند إلى رأي محافظ لا يأمن اللّبس، فهو يقر معايير فيها نظر، من ذلك اعتماده على الجنس العربي الخالص، و إقراره فساد اللغة في فترة معينة، و الطعن في رواة الحديث لأنهم أعاجم، دون التنبه إلى أن الإمام البخاري ليس عربيا، و تلك عراقيل و متناقضات من شأنها أن تثير قضايا و مشاكل عند تطبيق هدا القرار".[2]

ولعل الحمزاوي قد جانب الصواب في مسألة " الاعتماد على الجنس العربي الخالص"، و هي لم ترْدْ في أيّ بند من بنود القرار بل إننا نجد عكسها، فنجد في البند "و" الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء، و هذا توسع يُدخل العربيّ و غيره، هذا فضلا عن ورود اسم " ابن سيرين" ممّن يؤخذ عنه قرار المجمع، و هو عربي بالولاء[3].

أما قرار المجمع فساد اللغة في فترة معينة، فلم تكن من وحيه، فإذا كان ثمّة فترة للاستشهاد بالشعر، فإن الاستشهاد بالحديث أحوط، كما أننا لم نر في قرارات المجمع ما يطعن في رواة الحديث لأنهم أعاجم، و الكتب المدوّنة في الصدر الأول و التي أجاز المجمع الاستشهاد بها حافلة برواة الأعاجم[4].

[1]- ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، عالم الكتب الحديث، ط1، 2003م، ص24.

[2]- رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة، دار الغرب الاسلامي،ط1، 1988م، ص192.

[3]- ابن كثير، البداية و النهاية، مكتبة المعارف، بيروت، دط، دت،ص9.

[4]- مظاهر التجديد اللغوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص24.

ثالثا: موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

انطلاقًا من القرن الأول الهجري بدأ التأليف في القواعد اللغوية والنحوية وذلك بوضع أصول وضوابط لها، فكثر المشتغلون بها والمؤلفون فيها، وهكذا روى لنا التاريخ جهود العلماء في وضع مباحث هذا العلم – النحو – واستكمال قواعده إلى أن نضجت واستوت ونال قبولاً واسعًا وشرفًا عظيمًا بين المسلمين، حتى حُق أن يقال له ‘‘أبو العلوم العربية.

ومن بين المهتمين بهذا العلم نجد ابن مالك الذي صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين، وكان إمامًا في القراءات وعالمِا بها، فكان ابن مالك في النحو و الصرف بحرًا لا يشق لجُّه، أما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمرًا عجيبًا، ومن أهم ما استحدثه ابن مالك في النحو باعتماده على لغة الحديث الشريف، فقد كان له باع فيه لا ينكر، فهو إلى جانب علمه بالنحو و اللغة و القراءات كان من رجال الحديث المبرزين، نص على ذلك كثير ممن ترجم له، فالمقري يقول عنه: "و أما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية"[1]. فهو يعد رحمه الله من أبرز الذين اعتمدوا على الحديث مصدرا من مصادر الاحتجاج، فقد توسع في الاستشهاد بالحديث في مؤلفاته، و أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف لإثبات القواعد النحوية. وهو عمل لم يُسبق إليه، وفي هذا المجال أضاف ابن مالك إلى النحو أساسا جديدا، ولم يكن عمل ابن مالك هذا تقريرا اعتباطيا لأنه برهن أن جميع الصيغ الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة لها شواهد من أشعار العرب الذين أجمع النحويين على الاستشهاد بهم، وكأنه بهذا يرد على أولئك الذين جاؤوا من بعده ينكرون عليه الاستشهاد بالحديث بذريعة جواز روايته بالمعنى وفي كتابه "التوضيح والتصحيح لشواهد الجامع الصحيح" رد علمي وعملي على المخالفين في صحة عربية مختلف روايات الحديث.

فقد كان أمة في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد به القرآن الكريم، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب. وهكذا كان ابن مالك يضع مراتبًا للاستشهاد في وضع القواعد مستهلاً إياها بالقرآن الكريم ثم الحديث الشريف ثم أشعار العرب.

[1]– المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، دط ، ج2، ص223.

وقد كان ممن أكثر الاستشهاد بالحديث الشريف، حيث فاق أصحاب هذا الاتجاه وبلغ الذروة من خلال كتابه "شواهد التوضيح" وكذلك من خلال كتابه "شرح التسهيل"، إكثار ضاق به أبو حيان شارح التسهيل غير ما مرة، ومن ثم قال :"والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبًا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز"[1] وهذا أمر يحسب لابن مالك الذي كان ينهل من معين الاجتهاد حينما أضاف إلى الدراسات النحوية مصدرًا من مصادر الاحتجاج؛ وذلك باعتبار النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لسانًا، وأحسنهم بلاغة.

قال ابن حيان فيما يتعلق بمسألة ابن مالك بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: "و ما أظن هذا الرجل أخد هذا الحكم أو بناه إلا على ما روي في حديث جابر و البراء، فإن عادته ذلك، و هو اثبات القواعد النحوية بما وقع في كتب الحديث، و هذه عادة من لم يشتغل على العلماء، بل ينظر إلى نفسه، و يستبد برأيه، و قد تكلمنا معه في ذلك و أمعنا الكلام في "كتاب التكميل" ، و بينا علة كون علماء العربية الذين أسسوا قوانينها و قواعدها، لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث، كأبي عمرو بن العلاء و الخليل بن أحمد و يونس بن الحبيب و سيبويه و الأخفش و الجرمي و المازني و المبرد و الكسائي و الفراء و هشام و الأحمر و ثعلب و غيرهم – رحمهم الله–، وجاء هذا الرجل متأخرا في أواخر القرن السابع عشر، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل" لن يأتي أخر الأمة بأفضل ما آتى به أولها""[2].

فينقل أبو حيان: أن ابن مالك احتج بالحديث، منكرا عليه ذلك، فإن قصد أبو حيان الاستشهاد، فهذا صحيح، ولا ينكر على ابن مالك، فقد كان النحاة يأتون بأمثلة مصنوعة أحيانا، فلما الاعتراض على مثال من قول رسول الله –صلى الله عليه و سلم–.غير أن أبو حيان نفسه أحتج بالحديث[3].

و عند مراجعة مواطن ورود الحديث الشريف عند ابن مالك، فلم نجده يبني عليه وحدّه قاعدة يخالف بها النُّحاة المتقدمين، و كثيرا ما نص على أنّ ذلك مثال، فقال: (و مثاله) و (مثل ذلك)، إلا في مواضع قليلة تعلقت باللغات لا بالقضايا النحوية.[1]

[1]– السيوطي، الاقتراح في النحو،ص52.

[2]– الأندلسي، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، دط، ص342.

[3]– خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص426.

ويظهر من خلال هذه النظرة الموجزة أن ابن مالك و مختلف اجتهاداته بدءًا بالألفية ومرورًا بباقي خدماته التي أسداها للغة العربية – وهو الذي استقر النحو على يديه في الأندلس – تترسخ لديه قناعة واضحة مفادها إلغاء الفكرة السائدة التي سادت عند بعض الباحثين والدارسين لعلوم اللغة العربية عامة والنحو العربي خاصة في كون علماء الأندلس إنما أخذوا العلوم من المشرق فقط، وعليه فلا يمكن لأحد إنكار ما جاء به علماء الأندلس من علوم في شتى الميادين التي لازالت راسخة ووضعت لها موضع قدم في موروثنا العلمي العربي.

مما سبق نجد أننا أستعرضنا أراء بعض علماء اللغة و الحديث و الأصول القدامى و المعاصرين و أخدنا مثالا موقف ابن مالك وجدنا انه و رغم تباين آراءهم في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بين مجيز و مانع و متوسط إلا أنهم لم يصرحوا بعدم الاحتجاج به و يبقى هو كلام افصح البشر.

[1]– محمد عدلي محمد عودة، التفكير النحوي عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2011.

الفصل الثالث

الشواهد النثرية الفصيحة في ' كتاب شواهد التوضيح و التصحيح '

توطئة

يعد ابن مالك من أوائل النحاه الدين استحتروا من روايه احديث في النحو، مع أنع استشهد قبله بعض النحاة مثل ابن خروف و السهيلي، و لكن ابن مالك هو الذي توسع غي الاستشهاد به، كما سنرى في دراستنا لكتاب شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح.

أولا: مسار حياة و إنجازات ابن مالك(عالم لغوي)

اسمه و نسبه:

و أما اسمه، فهو جمال الدين أبو عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي النحوي اللغوي[1]، وكنيته أبو عبد الله، و لقبه جمال الدين، ومنهم من كرر اسم والده فقال:" عبد الله بن عبد الله بن مالك"[2]، و ورد اسمه في كتابه المدروس دون تكرار اسم الأب، وهو الموجود بخطه أول شرحه لمقدمته، و بعض المؤرخين اعتمد تكرار اسم الأب و هو مشهور بجده في المشرق و المغرب.

مولده و رباه:

اختُلف في تحديد السنة التي ولد فيها: فقيل في سنة ستمائة أو في التي تليها، و اتفق المؤرخون أنه ولد في مدينة جيان بالأندلس، و نُسب فيها إلى جميع المراجع التي ترجمت له[3].

أماعن أسرته وحياته الخاصة؛فلم تتحدث كتب التراجم عنها باستفاضة واقتصر جُلُّ ما ذكرته على فترة إقامته في المشرق، ولم يتعدَّ ذلك ذكرَ أسماءِ أبنائه الاثنين، وهما:

1 ـ محمد تقي الدين، الملقب بـ (الأسد)،وقد صنّف له أبوه "المقدمة الأسدية" في النحو، ويبدو أنه كان بعيداً عن أجواء العلم والشهرة، إذْ لم يرِدْ له ذكر مستقلّ عن ذكر أبيه، توفي سنة 659هـ[1].

[1]- ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تح: محمد كمال بركات، دار الكتاب العربي، مصر، دط، 1387هـ،1967م، ص1.

[2]- ابن مالك، الاعتضاد في الفرق بين الظاء و الضاد، تح: حسن تورال و طه حسين، مطابع النعمان، دط، 1972، ص33.

[3]- ابن مالك، إكمال الإعلام بتثليث الكلام، تح: سعد بن حمدان الغامدي، مكتبة المدني، جدة، 1404هـ، ص43.

2 ـ محمد بدر الدين، المعروف بـ (ابن الناظم) أو (ابن المصنّف)، وهو أشهر إخوته، تتلمذ على أبيه الناظم، فَشَرَح الألفية وبعض كتبه، توفي سنة 686هـ[2].

شيوخه:

كان لابن مالك عدد من الشيوخ نذكر منهم:

ـ ثابت بن خيار : هو ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار، أقرأ القران والعربية بجيان، و هو من أهل لبة ويعد من أهل جيان، معروف بالزهد و الفضل والجود، توفي بغرناطة سنة (628هـ)وقد ترجم له السيوطي باسم(ثابث بن جيان)[3].

ـ أبا علي الشلوبين: هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي من أهل أشبيليه يكنى بأبي علي ويعرف ب(الشلوبين)، ولد سنة (562هـ) عكف في صباه عن النحو حتى برع فيه، كان إماما في العربية، أقرأها نحو ستين سنة، حتى علا صيته، كان ذا معرفة بالقراءات ، حاملا للأدب و اللغة والحديث، توفي بأشبيليه سنة (645هـ)ولقد جالس ابن مالك في حلقة أبي علي الشلوبين ، نحوا من ثلاثة عشر يوما.

وسمع ابن مالك في دمشق من :

ـ السخاوي :وهو أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي النحوي ، المقرئ الشافعي ، كان عالما بالقراءات وعللها ، إماما في النحو واللغة والتفسير ، ولد بسخاء بمصر سنة (558هـ)كان بمجلسه بجامع دمشق مزدحما بالطلاب، توفي بدمشق سنة (643هـ)[4].

ـ أبي صادق الحسن بن الصباح : وهو أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري ، كان أديبا صاحا، فاضلا جليلا ، ولد بمصر سنة(541هـ) عرفت عنه العدالة و الأصالة و الأمانة، توفي بدمشق سنة (632هـ)[1].

---

[1]- صلاح الدين الصغير، الوافي بالوفيات، النشرات الاسلامية، دط، 1381، ص360.

[2]- تقي الدين بن قاضي شهبة، طبقات النحاة و اللغويين، تح : محسن عياض، مطبعة النغمات، بغداد، دط، 1974، ص 274.

[3]- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقة اللغويين و النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دط، ج1384،1هـ- 1964م، ص482.

[4]- المصدر نفسه، ص 492-494.

ـ أبي الفضل مكرم بن أبي القصر: وهو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد القرشي الدمشقي المعروف بابن أبي الفضل ، كان عالما محدثا فاضلا، سمع من بعض الشيوخ وسافر إلى التجارة كثيرا ،توفي (635هـ)[2].

وفي حلب لازم حلقة بن يعيش، و هو يعيش بن محمد موفق الدين أبو البقاء النحوي الحلبي المولد والموصلي المنشأ و الأصل من كبار أئمة العربية، كان ماهرا في النحو و التصريف، ولد بحلب سنة(553هـ) وتصدر بحلب للإقراء، توفي سنة (643هـ)[3].

ـ ابن الخباز: وهو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز الموصلي النحوي الضرير، كان أستاذا بارعا، علامة زمانه في النحو و اللغة و الفقه و العروض و الفرائض، له (النهاية في النحو) و(شرح ألفية ابن معط) توفي بالموصل سنة (637هـ)[4].

وهؤلاء بعض شيوخ ابن مالك وغيرهم كثر، حسب ما تشير إليه المصادر و المراجع.

تلاميذه:

ولقد انتفع به جماعة كثيرون وأئمة علماء، قال ابن الأثير: "وقد أخد عنه العربية غير واحد من الأئمة غير أني لا أعلم أحدا قرأ عليه القراءات، و لا أسندها عنه".

نذكر من تلاميذه :

ـ بدر الدين بن مالك: و هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، تلميذا ابن مالك، تلميذ ابن مالك، وولده ولي وظيفة والده بدمشق، وتصدى للاشتغال و التصنيف، توفي سنة (686هـ)[5].

---

[1]- ابن مالك، مقدمة تحقيق شرح كتاب التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد، هجر للطباعة و النشر، ط1، 1990، ص7.

[2]- المصدر نفسه، ص10.

[3]-جلال الدين السيوطي، المصدر السابق، ص351.

[4]- المصدر نفسه، ص304.

[5]- صلاح الدين الصغير، الوافي بالوفيات، ج1، ص203.

ـ شمس الدين بن أبي الفتح: و هو محمد بن شمس الدين بن أبي الفتح البعلي، أبو عبد الله الفقيه الحنبلي، المحدث النحوي اللغوي، ولد سنة (645هـ) ببعلبك قرأ العربية واللغة على ابن مالك، و لازمه حتى برع في ذلك، و صنف تصانيف منها: شرح ألفية ابن مالك، كتاب المطلع على أبواب المنقطع في غريب ألفاظه ولغاته، توفي بالقاهرة سنة (709هـ)[1].

ـ الشيخ النووي: و هو محيي الدين أبو زكريا يحي بن شرف بن مرى بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة، ولد بنوى سنة (631هـ)، و هو إمام أهل اللغة و الأدب، قدم دمشق فسكن بالمدرسة الرواحية، كان فقيه الأمة و علم الأئمة و أحد الأعلام، توفي سنة (676هـ)[2].

ـ الشيخ أبو الحسن اليونيني: و هو علي بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن عيسى أحمد اليونيني الحنبلي، ولد ببعلبك سنة (621هـ)،كان فصيح اللسان، قرأ صحيح البخاري على ابن مالك تصحيحا، كان قاضيا للحقوق، توفي ببعلبك سنة (701هـ)[3].

ـ أبي عبدالله الصيرفي: و هو محمد بن محمد علي بن إبراهيم بن أبي القاسم مجد الدين الدمشقي سمع من ابن مالك و غيره، قال الشعر، و كان محدثا متواضعا، توفي سنة (722هـ) بدمشق[4].

ـ قاضي القضاة: و هو بدر الدين محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكناني الشافعي، ولد سنة(639هـ) بحماه، و اشتغل بالعلم، و أفتى ودرّس اخذ اكثر علومه بالقاهرة، قرأ النحو على ابن مالك، ولي قضاء القدس، ثم قضاء الديار المصرية ثم دمشق وجمع له بين القضاء والخطابة ومشيخة الشيوخ، توفي سنة (733هـ)[5].

عصر ابن مالك من النواحي السياسية و الاجتماعية والثقافية العلمية:

1 ـ حياته السياسية:

[1]- الحنبلي عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة القدس، القاهرة، 1350هـ، ج6، ص20.
[2]- المصدر نفسه، ج5، ص354-356.
[3]- المصدر نفسه، ج6، ص3-4.
[4]- المصدر نفسه، ج8، ص 106.
[5]-الحنبلي عبد الحي بن العماد ، المصدر السابق، ج6، ص105.

عاش ابن مالك في القرن السابع الهجري، و كان هذا القرن مليئا بالأحداث والعنف والاضطرابات، سواء في بلاد الأندلس او في المشرق[1]، ففي الاندلس في اوائل القرن السابع هزم الإفرنج الموحدين في موقعة العقاب سنة(609هـ)، و قد خسر المسلمون في هذه المعركة عددا من الأمراء والعلماء والحفاظ. و كانت (وقعت العقاب) من أشنع الهزائم التي لحقت بالمسلمين في الأندلس إن لم تكن عديمة النظير لديهم، خسروا فيها الكثير، و ما خسروه بعد المعركة كان أكثر[2].

وكانت هذه المعركة انهاء دولة الموحدين من الأندلس، فقد سقطت المدن الاسبانية مدينة إثر أخرى في يد المسيحيين[3].

أما في مصر و الشام، فقد انقسمت الدولة الأيوبية بعد موت صلاح الدين الأيوبي(589هـ) بين أبنائه الثلاثة و أخيه العادل وبعض أقاربه، ففي مصر كان الملك (الكامل ناصر الدين العادل) (616هـ-635هـ) و كان عهد كفاح مستمر للصلبيين على حين كان خلافه مع إخوانه الفائز و الأشرف و المعظم عيسى و ابنه الناصر على أشده.

أما في الشام فكانت حلب مستقرة تحت حكم الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر (غازي بن صلاح الدين) (613-643هـ) وابنه الناصر صلاح الدين يوسف[4] بعد ذلك حتى (657هـ). وقد شهد ابن مالك نهاية الدولة الأيوبية سنة(648هـ)وسقوط الدولة العباسية على يد التتار سنة (656هـ)،وعاش فترة سلطنة الظاهر بيبرس.

و لقد كانت حالة المشرق الإسلامي في عصر ابن مالك، حالة فوضى و اضطرابات وخوف وترقب لما ستسفر عنه الهجمة التترية التي اجتاحت المشرق الإسلامي، و قضت على الخلافة العباسية و استولت على العراق و الشام مخربة ومدمرة كل شيء.

2 ـ حياته الثقافية العلمية:

[1]- محمد بن عبد الله عنان، كتاب عصر المرابطين و الموحدين في المغرب و الأندلس، القاهرة، دط، 1384هـ، ص223.

[2]- عبد الرحمان الحجي، التاريخ الأندلسي، دار القلم، بيروت 1402هـ، ط2، ص494.

[3]- عبد المجيد العبادي، المجمل في تاريخ الأندلس، ط2، 1964، ص169.

[4]- جمال الدين، بن يوسف بن تغري، النجوم الزاهدة، المؤسسة المصرية، دط، 1962، ص 204.

لم تؤثر الحروب التترية و لا الفتن الداخلية في مسيرة العلم في العصر الذي عاش فيه ابن مالك (القرن السابع هجري) و إن كان الغزو التتري قد تسبب في انتقال الحركة الفكرية من بغداد إلى الشام و مصر، فزاد من النشاط الفكري فيهما، كما تسبب الغزو النصراني للأندلس في انتقال العلماء إلى مصر و الحجاز و الشام .

وكانت علوم النحو، و اللغة، و القرآن، و الفقه، و الحديث، و التفسير، و غيرها تشهد نهضة كبيرة، و لمعت أسماء عديدة .

وفي القرن السابع الهجري اعتنى علماء النحو بكتاب (المفصل) للزمخشري[1]، عناية كبيرة فشرحته كثير منهم كابن يعيش[2]، و ابن الحاجب[3] و غيرها، و ابن مالك نفسه نظم المفصل في كتاب سماه (الموصل في نظم المفصل) ثم (سبك المنظوم وفك المختوم)، و اعتنى العلماء إلى جانب المفصل بكتب أخرى ك (الكتاب) لسيبويه و(المقتضب) للمبرد، و (الجمل) للزجاجي، و (الإيضاح)، و (ألفيه ابن معط) و غيرها، كما اعتنوا بتصنيف المازني وشرحه لابن جني وغيره[4]... .

أشهر مؤلفاته:

ذكرت المراجع طائفة كبيرة من الكتب لابن مالك ،وهذه الكتب منها مؤلفات نحوية وصرفية ولغوية، و في القراءات ،ومن أشهرها :

- أرجوزة في الحظ (مخطوط).
- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.
- إيجاز التعريف في علم التصريف.
- تحفة المودود في المقصور و الممدود، مع شرحها.
- تسهيل الفؤائد وتكميل المقاصد، مع شرحه.

[1]-جلال الدين السيوطي، المصدر السابق، ص279.

[2]- أحمد بن حلكان، ترجمة و فيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، دط، ص20.

[3]- المرجعنفسه، ص21.

[4]-جلال الدين السيوطي، المصدر السابق، ج2، ص279.

- الخلاصة الألفية التي ألفها لابنه محمد الأسد.
- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.
- عمدة الحافظ وعمدة اللافظ في مبادىء النحو، مع شرحهما.
- الفوائد المحوية في المقاصد النحوية.
- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو و الياء.
- القصيدة الدالية المالكية في القراءات.
- الكافية الشافية في الصرف و النحو، مع شرحهما.
- لامية الأفعال أو المفتاح في أبنية الأفعال.
- المالكية في القراءات السبع، وهي قصيدة رتبها على سور القرآن الكريم[1].

[1]- ابن مالك، مقدمة تحقيق شرح كتاب التسهيل، ص12.

وفاته

أجمعت كتب المؤخرين و الطبقات على أن وفاته كانت في شعبان سنة اثنين و سبعين و ستمائة (672هـ)، دفن بسفح جبل قاسيون بدمشق ،وقد رثاه كثير من تلاميذه ومعاصريه بقصائد رائعة[1].

[1]- جلال الدين السيوطي، المصدر السابق ، ص55.

ثانيا: التعريف بكتاب ' شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح '.

1 ـ سبب تأليف الكتاب:

بعد أن هاجر ابن مالك من الأندلس و استقر في دمشق، طلب إليه عدد من فضلات المحدثين و الحفاظ أن يوضح لهم مشكلات ألفاظ و روايات وردت في كتاب "الجامع الصحيح " لأبي عبد الله البخاري (ت256هـ) فأجابهم إلى ذلك، و وضحها لهم وصححها في واحد و سبعين مجلسا[1].

وفي ذلك يقول :"و كان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها ،فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب ،وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة، و إقامة دلالة، و ما خرج عن ذلك أخرجت أمره إلى جزء استوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير و شاهد، ليكون الانتفاع به عاما و البيان تاما إن شاء الله"[2].

ويبدو أن ابن مالك –رحمه الله– اتخذ من الحديث الشريف مصدرا مهما من مصادر التقعيد النحوي، على الرغم من إغفال الكثير من النحاة له ابتداء من سيبويه الذي كان يورد الحديث النبوي الشريف في الكتاب على أنه قول ليس إلا.

ولكن الذي يمعن النظر في مباحث الكتاب يستطيع أن يضيف دافعا آخر، و هو تصدي ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة، و أنه رغب في أن يسد خللا رآه في مناهج الذين سبقوه حيث لم يستقرئوا الكلام العربي كما يجب، أو طرحوا كثيرا من الشواهد النثرية الفصيحة و لا سيما التي احتفظت بها كتب الحديث وكتب غريبه، فلم يكن له بد من تصحيح ما ذهبوا إليه، منطلقا من نصوص البخاري لما له من احترام و إكبار في نفوس المسلمين.

[1]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه حسين، مكتبة أم تيمة، ط2، 1405هـ، ص11.
[2]– المصدر نفسه، ص11.

و رأى المؤلف أيضا أن يقرر مسائل نحوية لم يتسن له أن يضم أكثرها إلى الأبواب المعتادة في كتب النحو ذات المنهج التقليدي المعروف، فأدرجها في هذا المصنف ومنها موضوعات تتصل بعلم المعاني، مثل: مسائل الاستفهام و الجواب و عود الضمائر، و معاني الحروف، و غيرها[1] .

ومن هنا فإن ابن مالك اشتغل بالحديث، و عمل هو و أبو الحسن اليونيني المحدث المعروف على تحقيق صحيح البخاري و تخريج الأحاديث الواردة فيه ، وتبين الأوجه الإعرابية التي يمكن أن تخرج عليها الأحاديث التي وقعت فيها مخالفة للقواعد النحوية العامة وللأصول الصرفية المعروفة.

2 ـ كتاب ' شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح": رؤية من الداخل

إن المتأمل في كتاب (شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك، يرى أنه لم يصنع مقدمة يبين فيها منهجه و طريقته، و كيفية تعامله مع مادته اللغوية، و طريقة عرضها، فقد شرع في الخوض في موضوعات الكتاب دون أن يضع الأطر العامة التي يسير عليها المؤلف عند شروعه في التأليف[2].

ويعد الكتاب خاليا من التبويب و تقسيم الموضوعات إلى أبواب أو فصول أو ما شابهها، ولأجل التفريق بين كل بحث و الذي بعده كان ابن مالك يفتتح كل بحث بلفظ، "و منها" ثم يأتي بنصوص "صحيح البخاري" التي يراها مشكلة ، وبعدها يوجه إعرابها مبتدئا كلامه بلفظ: "قلت "، و هذه الطريقة؛ (تعني ،ومنها، ثم قلت) هي التي تتكرر في الكتاب من أوله حتى آخر مسألة فيه .

وقد قدر عدد الأحاديث في هذا الكتاب بحوالي مائة و ثمانين نصا منها سبعين حديثا للنبي صلى الله عليه و سلم، وتسعون من كلام ورقة بن نوفل و أبي جهل، و غيرهم ممن عاصر النبي صلى الله عليه وسلم أو جاء بعده بقليل، و الجامع لهذه النصوص كلها في صحيح البخاري هو كونها مشكلة في رأى ابن مالك سواء كانت على رواية واحدة أم جاء إشكالها بسبب الاختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة للجامع الصحيح، وكان ابن مالك يذكر الاختلاف في الروايات أحيانا، و يترك ذكره في أغلب الأحيان.

---

[1]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص11.

[2]- المصدر نفسه، ص13.

و الطريقة التي اتبعها ابن مالك في كتابه تقوم أولا على إثبات نص الحديث و تعيين محل الإشكال فيه، ثم يوجه المؤلف إعرابه مستعينا بالتمثيل و الاستشهاد بالنصوص الفصيحة مقدما شواهد النثر على النظم، و ذلك واضح من طريقته وبعض إشاراته –نحو قوله:" والجواز أصح من المنع، لضعف المانعين و صحة استعماله وصحة استعماله نثرا ونظما، و قوله:" وحذف كان مع اسمها و بقاء خبرها كثير في نثر الكلام، ونظمه فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم :. ...،و من النظم قول الشاعر:(...)[1].

ومن هنا سار ابن مالك بمنهجية واضحة من خلال اثباث نص الحديث و استخلاصه القاعدة النحوية منه و عرض آراء العلماء فيها، ثم تعضيدها بالآيات القرآنية، و كلام الفصحاء من الشعر والنثر، و إذا تنوعت الشواهد في المسألة الواحدة قدم نصوص القرآن و القراءات على غيرها، و قدم في الغالب شواهد الحديث على أقوال العرب و النظم، كما قدم أقوال العرب النثرية على شعرهم، وربما اكتفى عند الاستشهاد لمسألة ما بالقرآن وحده، أو بالحديث دون غيره أو بأقوال العرب، أو بأبيات من الشعر فقط[2].

وابن مالك في كتابه هذا لم يكن ملتزما أو متعصبا لمذهب نحوي معين، فهو أحيانا يذهب في بعض المسائل مذهب الكوفيين و يخالف البصريين، و أحيانا أخرى يعرض وجهتي نظرهما دون أن يتبنى موقفا محددا.

و مما ذهب فيه مذهب الكوفيين وخالف فيه البصريين قوله بجواز أن يكون اسم الإشارة (هذا) منادى محذوفا منه حرف النداء، وعلق على ذلك بقوله: "وهو مما منعه البصريون و أجازه الكوفيون، وإجازته أصح لثبوتها في الكلام الفصيح "[3].

وأحيانا أخرى كان يذكر قواعد انفراد بها الكوفيين دون غيرهم فيوافقهم فيها مثل قوله:"وحذف الموصول الدلالة صلته عليه مما انفرد به الكوفيون، و وافقهم الأخفش، و هم في ذلك مصيبون".[4]

---

[1]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص14.

[2]– المصدر نفسه، ص14.

[3]– ابن مالك ،شواهد التوضيح و التصحيح، ص 266.

[4]– ابن مالك ،شواهد التوضيح و التصحيح،ص 133.

وكان ابن مالك في الكثير من الأحيان يذكر الآراء في المسألة الواحدة ،ثم يلجأ إلى استعمال بعض المصطلحات الدالة على اختياره لهذا الرأي أو ذاك ، مثل ' الأجود '،و ' الصحيح '،و ' الوجه الجيد' إلى غير ذلك من العبارات التي توحي للقارئ أنه يرجح أحد هذه الآراء على الآخر[1].

[1]- المصدر نفسه، ص101-103.

ثالثا: دراسة الشواهد:

بعد أن قدمنا تعريفا لابن مالك و كتابه "شواهد التوضيح و التصحيح للمشكلات الجامع الصحيح"، تبين لنا مدى اعتماد ابن مالك الحديث النبوي الشريف و اعتباره مصدرا من مصادر الاحتجاج، فكان كثير التصريح بأهمية اتخاذ الأحاديث شواهد لدعم الآراء النحوية، و قد احتوى كتابه المدروس على واحد و سبعين مسألة ارتأينا في هده الدراسة أن نختار بعض النماذج منها، و هي كالآتي:

1 . باب الأسماء:

من المسائل التي احتج بها ابن مالك في باب الأسماء في كتابه شواهد التوضيح و التصحيح نذكر:

أ . وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد (إذا) الفجائية و (واو) الحال:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة و لا يجوز الابتداء بالنكرة؛ لأنها شائعة مجهولة في الغالب، فيتحقق معها الغرض من الكلام و هو الإفادة المطلوبة، فإن هذه الإفادة هي سبب في اختيار المعرفة لتكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة، و الأخر نكرة و لكن إدا حصلت الفائدة جاز الابتداء بالنكرة[1].

و قد أجاز ابن مالك وقوع المبتدأ نكره محضة بعد "إذا الفجائية" و "واو الحال" و احتج بقول بعض الصحابة رضي الله عنهم: " فبينا أنا على الجرف نهر إذا رجل يصلي"[2]، ثم عضد ابن مالك هذا الحديث بقول عائشة رضي الله عنها: " دخل رسول الله صلى الله عليه و سلم و برمة على النار"[3].

و في هذا يقول: " لا يمتنع الابتداء بالنكرة على الاطلاق، بل اذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة، نحو: رجل تكلم و الغلام احتلم، و امرأة حاضت، فمثل هذا الابتداء بالنكرة يمتنع لخلوه من

[1]- سامي عوض، المفصل في علم النحو و الصرف، منشورات جامعة تشرين، سوريا، ط1، 1993، ص36.

[2]- البخاري، صحيح البخاري، كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة و قال قتادة : إن إخد ثوبه يتبع السارق، و يدع الصلاة، رقم الحديث: 1211، ص290.

[3]- المصدر نفسه، كتاب النكاح، باب لحرة تحت العبد، رقم الحديث: 5097، ص1299-1300.

الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم، و من غلام يحتلم، و من مرأة تحيض، فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل بها فائدة جاز الابتداء بها"[1].

يرى ابن مالك أن القرائن التي تتحصل بها الفائدة الاعتماد على (إذا الفجائية) كقولك: انطلقت فإذا سبع في الطريق، و أتيتُ زيدا فإذا رجل يخاصمه، ثم عضد ابن مالك ما ذهب إليه بقول الشاعر:

حسبتك في الوغى مردى حروب إذا خورٌ لديك فقلت سحقاً[2]

فهنا الشاعر ابتدأ بالنكرة و هي كلمة (خور) لكن استعمل قرينة و هي (إذا الفجائية) لتحصل على فائدة.

و كذا الاعتماد على (واوز الحال) كقولك: انطلقت و السبع في الطريق، و اتيت فلانا و رجل يخاصمه، و قد عضده بقوله تبارك و تعالى: ﴿وَطَآئِفَة قَدۡأَهَمَّتۡهُم ۡأَنفُسُهُمۡ﴾[3] .

و قول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفي ضوءه كل شارقٍ[4]

الشاهد فيه: (و نجم قد أضاء) حيث صوّغت واو الحال الابتداء بالنكرة. و كذا الاعتماد على (لولا) كقول الشاعر:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقه حين استقلت مطاياهن الطّعَن

[1]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص 98.
[2]- المصدر نفسه، ص98.
[3]- سورة أل عمران، الآية 154.
[4]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص99.

فالشاهد في قوله: (لولا اصطبار) حيث جاءت النكرة بعد لولا فحصلت بها الفائدة، و كذا كون النكرة معطوفة أو معطوفا عليها، فالمعطوفة كقول الشاعر:

عندي اصطبار و شكوى عند قاتلي فهل بأعجب من هذا أمرؤ سمعا

فالشاهد في قوله (عندي اصطبار و شكوى عند قاتلي)، حيث جاز الابتداء بالنكرة، و قد سوغ الابتداء بها لأن الخبر ظرف مقدّم عليها.

و المعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿طَاعَةٌوَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[1].

و قد ذكر ابن مالك من القرائن ما يناسب (إذا) و (الواو) في كون النحويين لا يذكرونه.

ومن هنا فقد ذهب ابن مالك إلى جواز و وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد (إذا الفجائية) و (واو الحال) حيث قدم لذلك شواهد من الحديث النبوي و الآيات القرآنية و الشواهد الشعرية لإثبات القاعد النحوية، ذاكرا أن النحاة لا يذكرون (إذا الفجائية) و (واو الحال) على صحة الابتداء بالنكرة بعدهما[2]

ب ـاستعمال "إذ" بمعنى "إذا" و بالعكس

أجاز ابن مالك استعمال(إذ) بمعنى (إذا) في الدلالة على الزمن المستقبل و استذل في ذلك على قول ورقة بن نوفل: "يا ليتني أكون حياً إذا يخرجك قومك"، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم — " أو مخرجي هم "[3]؛ و في ذلك يقول ابن مالك" و قوله إذا يخرجك قومك"؛ استعمل فيه (إذ) موافقة ل (إذا) في إفادة الاستقبال و هو تنبيه صحيح غفل عليه أكثر النحويين"[4]. و قد استنكر على النحاة اغفالهم لهذا التوافق بينهما، و عدم ادراكهم لهذا المعنى مع أنه موجود في كثير من الشواهد، وقد استدل عل ذلك بعدة آيات من القرآن الكريم كدليل قاطع على صحة ما ذهب إليه، و منه قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَ هُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[5]فلو استبدلنا(إذا) ب

[1]– سورة محمد، الآية21.

[2]– ابن مالك،شواهد التوضيح و التصحيح، ص100.

[3]– البخاري، المصدر السابق، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم الحديث: 3، ج1، ص41.

[4]– ابن مالك،شواهد التوضيح و التصحيح ، ص 62.

[5]– سورة مريم، آية39.

(إذا) لما تغير المعنى، و لبقي هو ذاته في إفادة الاستقبال، و يوم الحسرة هو يوم القيامة في المستقبل، و لذا فهو موافق ل (إذا) في الدلالة على المستقبل.

و لم يكتف ابن مالك بذلك بل أكد هذا المعنى بالقياس على النظير، حيث ذكر أن (إذا) تستعمل بمعنى (إذ) للدلالة على الماضي، و استشهد بعدة شواهد من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَاٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾[1] و قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾[2]و قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوۡ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾[3] ثم يفسر ابن مالك الآيات بقوله:" بقوله:" لأنه لو كانوا عندنا ما ماتوا و ما قتلوا" و " لا أجد ما أحملكم عليه" مقولان فيما مضى، و كذا الانفضاض المشار إليه في الآية " انفضوا اليها" واقع أيضا فيما مضى، فالمواضع الثلاثة صالحة ل "(إذ) و قد قامت (إذا) مقامها[4].

ج ـ مجيء التمييز نكرة بعد فاعل (نعم و بئس) الظاهر:

ذكر ابن مالك هذه المسألة في كتابه شواهد التوضيح و التصحيح و احتج على جوازهما بالحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "نِعْمَ المِنحَةُ اللّقِحَةُ الصَفِيُ مِنْحَةً، و الشاةُ تَغدُو بإناءٍ و ترُوحُ بإناء"[5] .

و قول امرأة عبد الله بن عمرو،" نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتيناه"[6].

إذ يرى ابن مالك أن هذين الحديثين قد تضمنا و قوع التميز بعد فاعل (نِعم) و (بئس) ظاهرا و هو ما منعه بعض النحاة؛

---

[1]- سورة آل عمران، الآية 156.

[2]- سورة التوبة، الآية 92.

[3]- سورة الجمعة، الآية 11.

[4]- ابن مالك،شواهد التوضيح و التصحيح ، ص 63.

[5]- البخاري، المصدر السابق، باب الصفئ منحة،

[6]- البخاري، المصدر السابق، كتاب فصائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن، رقم الحديث : 485، ص 1926.

يقول ابن مالك: يجوز الفاعل الظاهر بعده التمييز، حتى وإن لم يرفع إبهاماً، لأن التوكيد به حاصل فيسوغ استعماله, كما ساغ استعمال الحال مؤكدة, نحو قوله تعالى:﴿وَأَنۡ أَلۡقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡأٓمِنِينَ﴾[1]. ومع أن الأصل فيها أن يبين بها كيفية مجهولة، وهكذا التمييز أصله أن يرفع به إبهام، نحو: له عشرون درهماً، ثم يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصداً للتوكيد نحو: عنده من الدراهم عشرون درهماً، ومنه قول أبي طالب عم النبي:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا[2]

والشاهد، دينا تمييز توكيد، فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل نعم وبئس، لساغ استعماله قياساً على التوكيد به مع غيرهما.

وبهذا ردوا على سيبويه عندما منع ذلك، لأنه لا يجيز أن يقع التمييز بعد فاعل نعم وبئس؛ إلا إذا أضمر الفاعل، كقوله تعالى:﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِي وَهُمۡ لَكُمۡ عَدُوُّۢۚ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾[3]

ولقد أجاز المبرد وقوعه بعد الفاعل الظاهر وهو الصحيح[4]،

هذا ما ذكره ابن مالك في هذه المسألة.

د ـ المستثنى ب "إلا" في كلام تام موجب:

أجاز ابن مالك رفع المستثنى على الابتداء، يقول: " لا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، و قد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر و محذوفه"[5].

---

[1]- سورة القصص، الآية 31.

[2]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح ، ص168.

[3]- سورة الكهف، الآية 50.

[4]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص 107.

[5]- ابن مالك، المصدر نفسه، ص91.

و احتج بقول عبد الله بن أبي قتادة – رضي الله عنهما–: "أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم"[1]. وقول وقول أبي هريرة – رضي الله عنه – سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "كل أمتي معافى إلا المجاهرون"[2].

حق المستثنى بـ (إلا) من كلام تام موجب أن ينصب، مفرداً أو مكملاً معناه بما بعده.

فالمفرد نحو قوله تعالى:﴿ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۢ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ﴾[3] والمكمل معناه بما بعده نحو قوله تعالى:﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾[4].

لكن ابن مالك أجاز رفعه على الابتداء الثابت الخبر، و احتج لذلك بما في جامع المسانيد من قول النبي –صلى الله عليه و سلم– "ما للشياطين من سلاح أبلغ من الصالحيين من النساء، إلا المتزوجون، اولائك المطهرون المبرؤون من الخنا"[5].

أما الابتداء بعد (الا) المحذوف الخبر، فيحتج بقول النبي –صلى الله عليه و سلم– " و لا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله "[6].أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس.

ثم عضده بقول الشاعر:

لدم ضائع تغيب عنه أقربه إلا الصبا و الدبور[7]

و من هنا فقد خلص ابن مالك الى استنباط قاعدة جديدة من خلال الاحتجاج بالحديث الشريف، ثم تعضيده بالآيات القرآنية و الشعر العربي ليؤكد ما ذهب اليه.

---

[1]– البخاري، المصدر السابق، كتاب الاحصار و جزاء الصيد، باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاد الحلال، رقم الحديث: 1728، ج2، ص648.

[2]– المصدر نفسه، كتاب الآدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم الحديث: 5721، ج5، ص2254.

[3]– سورة الزخرف، الآية67.

[4]– سورة الحجر، الآية 59–60.

[5]– البخاري، المصدر السابق،كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم الحديث: 5721, ج5، ص2254 وفيه المجاهرين بالنصب.

[6]– البخاري، المصدر السابق، كتاب الاستسقاء، باب 29، رقم الحديث: 1039، ج 9، ص142.

[7]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح ، ص96.

2 ـ باب الأفعال:

من الشواهد التي ذكرها ابن مالك في باب الأفعال نذكر:

أ ـ ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر:

أجاز ابن مالك ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، و احتج بقول عمر – رضي الله عنه –"إذا وسع الله عليكم فأوسعوا، صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء "[1] ثم قال: " تضمن هذا الحديث ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، و هو (صلى رجل) و المعنى ليصل رجل. ومثل لذلك كلام العرب: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه"[2]. و الشاهد في قوله (اتقى) و (فعل) و المراد به: (ليتقي و و ليفعل).

و لكونه بمعنى الأمر جيء بعده بجواب مجزوم كما يجاء بعد الأمر الصريح، و أكثر مجيء الماضي بمعنى الطلب في الدعاء نحو: نصر الله من والاك، و خذل من عاداك.

و منه نجد أن ابن مالك جوز ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، و استشهد بحديث شريف و أقوال من كلام العرب.

ب ـ استعمال (رجع) مثل (صار) معنى و عملا:

نبه ابن مالك إلى أنه مما خفي على جماعة من النحويين استعمال رجع بمعنى (صار) معني وعملاً. و قد جوز ذلك مستشهدا بقوله – صلى الله عليه وسلم –"لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"[3]فلا ترجعوا بمعنى لا تصيروا كفارا، منصوب على الخبر أي؛ كالكفار، ثم عضد الحديث الشريف الشريف بشاهد شعري و هو:

قد يرجع المرء بعد المقت ذامقة بالحلم فادرأ به بغضاء ذى إحن[4]

---

[1]– البخاري، المصدر السابق، باب الصلاة في القميص و السراويل، رقم الحديث : 358، ج1، ص 143.

[2]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص117.

[3]– البخاري، المصدر السابق، كتاب العلم، باب الانصات للعلماء، رقم الحديث :121، ص56.

[4]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص 139.

فالشاهد هنا هو (قد يرجع المرء) بمعنى قد يصير المرء.

و خلاصة القول عنه إمكانية استعمال رجع بمعنى صار، و دليل ذلك أن العرب استعملته و أن هذه المسألة لم يذكرها معظم النحويين، و قد تنبه هو لها و جوزها و استشهد على صحة ما ذهب إليه بحديث نبوي و عضده بشاهد شعري.

ب ـ استعمال فعل القول مكان فعل الظن:

أجاز ابن مالك استعمال فعل القول مكان فعل الظن، و احتج بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم : عن أبي هريرة –رضي الله عنه– أنه سمع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: "أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم، يغتسل فيه كل يوم خمسا، ما تقول ذلك يبقى من درنه ". قالوا لا يبقى من درنه شيئاً. قال: "فذلك مثل الصلوات الخمس، يمحو الله بها الخطايا"[1].

والحديث قد تقدم فيه (ما) الاستفهامية، ووليها فعل القول مضارعاً مسنداً إلى المخاطب، فاستحق أن يعمل عمل فعل (ظن).

ثم عضده ابن مالك بقول النبي – صلى الله عليه و سلم–: " البر تقولون بهن"[2] أي البر تظنون بهن، و و (البر) مفعول أولو (بهن) مفعول ثان، و هما في الأصل مبتدأ و خبر.

و إجراء فعل القول مجرى فعل الظن، على اللغة المشهورة، والشرط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً مسنداً إلى المخاطب، متصلا باستفهام نحو قوله الشاعر هدبة بن خشرم العذري:

و فيه قول الشاعر

متى تقول القُلُصَ الرواسما يدنين أم قاسم وقاسما[3]

فحديث الرسول – صلى الله عليه و سلم– و استعمال العرب لفعل القول مكان فعل الظن دليل على جواز ذلك، وأن هذا الاستعمال قد درج العرب عليه، فلا مجال لإنكاره.

---

[1]– البخاري، المصدر السابق، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة، رقم الحديث 528،ج 1، ص 133 .

[2]–البخاري، المصدر السابق، كتاب الاعتكاف، باب7، رقم الحديث: 2034، ج3، ص 61.

[3]– الأشموني، شرح الألفية، دد، دط، ج1، ص164.

د ـ في تنازع الفعلين وإعمال الثاني وإسناد الأول إلى ضمير.

احتج ابن مالك بقول أبي شُريح الخزاعي "سمعت أذناي وأبصرت عيناي رسول الله صلى عليه وسلم حين تكلم"[1]. يقول في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولاً واحداً، وإيثار الثاني بالعمل (أبصرت) لأنه لو لو كان العمل لسمعت لكان التقدير: سمعت أذناي النبي – صلى الله عليه وسلم – وأبصرت، فإذا أخر المنصوب وهو مقدم في النية، بقيت الهاء، متصلة بأبصرت، ولم يجز حذفها لأنه يفهم غير المقصود، فإن سمح الحذف مع العلم بأن العمل للأول حكم بفتحه وعد من الضرورات.

و عضد ذلك بقوله تعالى:﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ ٱنفُخُواْۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[2].

وفي الحديث السابق شاهد على أنه قد يتنازع منصوباً واحداً فعلا فاعلين متباينين فيستفاد من "سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي – صلى الله عليه وسلم".

جواز: أطعم زيد وسقى محمد جعفراً، وأكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع، ومثال ذلك قول الشاعر:

أضنت سعاد وأضنت زينب عمرا ولم ينل منهما عينا ولا أثراً[3]

فقد قدر ابن مالك للفعل الأول مفعولا يفهم من خلال السياق، أما الفعل الثاني فهو الذي يعمل في المفعول.

يقول: " في الحديث المذكور أيضا اكتفاء "سمع" بالمفعول الأول مقدرا، مع أنه يدرك بالسمع. والأصل خلاف ذلك.وحسن الحذفَ دلالة" حين تكلم "على المحذوف، كما حسنه في قوله تعالى :﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ﴾[4] دلالة" إِذْ تَدْعُونَ" على المحذوف. فلنا أن نجعل

[1]– البخاري، المصدر السابق، كتاب المساقات، باب14، حديث رقم: 4139، ج8، ص13.

[2]– سورة الكهف، الآية 96.

[3]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح ، ص 181.

[4]– الشعراء، الآية 72.

التقدير هل يسمعون دعاءكم فحذف المضاف، وهو من مدركات السمع، وأُقيم المضاف إليه مقامه، ولنا إن نجعل التقدير:هل يسمعونكم داعين. واستغني عن (داعي) لقيام (إذ تدعون) مقامه".[1]

3 ـ باب الحروف و الأدوات:

من الشواهد التي ذكرها ابن مالك في باب الحروف و الأدوات:

أ ـ استعمال (رُب) للتكثير:

تستعمل (رب) في عرف النحاة للتقليل، و قد تستعمل للتكثير مجازا، و ذلك في مواضع الافتخار[2].

أما ابن مالك فقد ذهب إلى أن معناها في الغالب الكثير، يقول: " أكثر النحويين يرون أن معنى (رب) التقليل، و أن معنى ما يصدر بها المضي، و الصحيح أن معناها في الغالب التكثير، نص على ذلك سيبويه و دلت شواهد النظم عليه"[3].

و قد أحتج لذلك بقول النبي – صلى الله عليه وسلم –: "يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة"[4]. فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المصنف بهدا من النساء كثير. و لذلك لو جعلت (كم) في موضع (رب) لحسن، و نظائره كثيرة.

و عضد ذلك بقول الشاعر:

رب حلم أضاعه عدم المال وجهل غطى عليه النعيم[5]

وأيضاً أن ما يصدر برب لا يلزم كونه ماضي المعنى، بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله، وقد اجتمع الحضور والاستقبال في الحديث السابق، وقد اجتمع المضي والاستقبال فيما حكي الكسائي من قول

---

[1]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص 182.

[2]– العكبري، شرح اللمع، ت : فائز فارس، الكويت، ط1، ج1، 1984، ص168.

[3]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص189.

[4]– البخاري، المصدر نفسه، كتاب التجهد، باب تحريض النبي على الصلاة، رقم الحديث 1074، ج1، ص 379.

[5]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص 165.

بعض العرب بعد الفطر لاستكمال رمضان: (رب صائمة لن تصومه ورب قائمة لن تقومه)[1].وقد انفرد الاستقبال في قول هند (زوج أبي سفيان)في يوم بدر:

با رب قائلة غداً يا ويح أم معاوية[2]

والمضي أكثر من الحضور والاستقبال.

و من هذا نجد أن ابن مالك ذهب إلى أن معنى (رب) للتكثير، و بذلك يخالف النحويين و يوافق سيبويه، و عضد رأيه بالحديث الشريف و نظم من الأبيات الشعرية، و أثبت أن (رب) تستعمل للتكثير.

ب ـ تقديم الهمزة على حرف العطف:

في قول ورقة بن نوفل" يا ليتنى أكون حيًا إذ يخرجك قومُك" فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– "أو مخرِجيَّ هم؟"[3]

احتج ابن مالك بقول النبي صلى الله عليه و سلم "أو مخرجي هم" فيقول: " الأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده بأخواتها، فكأن يقال في قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾[4]و في: ﴿أَوَكُلَّمَا﴾[5]و في: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[6]، "أتطمعون" و "و أكلما" و " و ثم إذا ما وقع" ؛ لأن همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام و هي معطوفة على ما قبلها من الجمل، و العاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف، ولكن أختص الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، و قد خولف هذا الأصل في غير الهمزة، فأرادوا التنبيه عليه فكانت الهمزة بذلك أولى، لأصالتها في الاستفهام"[7].

---

[1]– المصدر نفسه، ص 165.

[2]– المصدر نفسه، ص 166.

[3]– البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب3، حديث رقم3، ج1، ص6.

[4]– سورة البقرة، الآية 75.

[5]– سورة البقرة، الآية 100.

[6]– سورة يونس، الآية 51.

[7]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص 64.

و بهذا يكون ابن مالك قد أجاز تقديم همزة الاستفهام على حرف العطف.

ج ـ مجيء (لن) حرفا جازما:

الأصل ف (لن) أنها تنصب الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[1]، و و الآيات القرآنية الكريمة و كذا الأحاديث النبوية الشريفة، و كلام العرب كلها تشهد على ذلك، و لكن لن قد تأتي جازمة، و هذا ما ثبت في بعض الأحاديث النبوية الشريفة، و ما نطقت به بعض القبائل العربية.

و قد تناول ابن مالك هذه المسألة و احتج لها ببعض الأحاديث و الآثار فمن الحديث قول الملك في النوم لعبد الله بن عمر: "لن ترعْ لن ترعْ "[2].

قال: في (لن ترعْ لن ترعْ)،إشكال ظاهر، لأن لن يجب انتصاب الفعل بها وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم، والأصل أن يكون سكن عين الفعل (تراع) للوقف، ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الألف قبله، كما تحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، ومن حذف الساكن، لسكون ما بعده وقفاً قول الشاعر:

أقبل سيل جاء من عند الله يحرد حرد الجنة المغلَّة[3]

ويجوز أن يكون السكون سكون جزم، على لغة من يجزم بـ (لن) وهي لغة حكاها الكسائي[4]، و هو الذي ذهب إليه ابن مالك، فهو المتعين، خاصة مع ورود الجزم (بلن) في حديث الرسول الكريم، و في كلام العرب الفصيح؛ فصار لا مجال لرد هذه المسألة أو ردها.

د ـ استعمال في بمعنى التعليل:

أجاز ابن مالك استعمال (في) لتعليل، و احتج بقول النبي – صلى الله عليه وسلم –: "عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت، فدخلت فيها النار"[1] أيّ: بسبب هرَّة.

---

[1]– سورة طه، الآية91.

[2]– البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عبد الله بن عمر، رقم الحديث:3530، ج3، ص1367، وروايته (لن تراع).

[3]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص158.

[4]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص158-160.

يقول ابن مالك: " تضمن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل و هو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن والحديث والشعرالقديم[2].

و قد عضد ابن مالك بقوله تعالى:﴿وَلَوْلَافَضْلُاللَّهِعَلَيْكُمْوَرَحْمَتُهُ فِي ٱلدُّنْيَاوَٱلْأٓخِرَةِلَمَسَّكُمْ فِي مَآأَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[3] و قوله تعالى: ﴿لَّوْلَاكِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْفِيمَآأَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4].

ومن الوارد في الشعر قول جميل العذري:

فليت رجالاً فيك قد نذروا دمي وهموا بقتلي يابثين لقوني[5]

و من هنا فقد أجاز ابن مالك مجيء (في) دالة على التعليل، و قد لذلك بالحديث الشريف، ثم عضده بآيات من القرآن الكريم ثم بالشعر القديم، ليؤكد ما ذهب إليه في هذا الباب، و بذلك استشهاده بالحديث الشريف واضحا، و تفرده في القاعدة النحوية أيضا من خلال قوله و قد خفي على أكثر النحويين.

4 ـ باب الأساليب:

من الشواهد التي ذكرها ابن مالك في باب الأساليب:

أـ حذف المنادى بعد حرف النداء " الياء":

الياء هي أكثر حروف النداء استعمالا، و أول ما يذكره النحويون من حروف دالة، و تفيد معاني اخرى غير النداء، كالندبة و الاستغاثة و التعجب و غير ذلك حتى جعلها النحويون أم باب النداء[6].

---

[1]- البخاري، المصدر نفسه، كتاب الشرب و المسافات، باب فضل سقي الماء، رقم الحديث: 2236، ج2، ص834.

[2]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص123.

[3]- سورة النور، الآية14.

[4]- سورة الأنفال، الآية 68 .

[5]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص68.

[6]- سيبويه، الكتاب، دط، ج2، ص 230.

و اختلف النحويون في (الياء) الداخلة على فعل الأمر، أو الدعاء أو (ليت). أما ابن مالك فقد فصل في هذه المسألة، فذكر أنها إذا دخلت على فعل الأمر أو الدعاء كان المنادى محذوفا و هي تنبيه عليه، و إذا دخلت على (ليت) أو (حبذا) أو (رب) فهي لمجرد التنبيه و لا موضع للمنادى؛ لأن العرب لم تستعمل المنادى من قبل هذه الكلمات[1].

و احتج ابن مالك بقول ورقة بن نوفل:" يا ليتنى أكون حيًا إذ يخرجك قومُك"[2]. يقول: " يظن أكثر الناس أن (الياء) التي تليه (ليت) حرف نداء، و المنادى محذوف، فتقدير قول ورقة على هذا يا: محمد، ليتني كنت حيا، و تقدير قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[3]: يا ليتني كنت معهم، و هذا الرأى عندي ضعيف؛ لأن قائل: " يا ليتني" قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت و محذوف، كقول مريم: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾[4]، و لأن الشيء انما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذفه مستعملا فيه ثبوته[5]".

أما الواقعة قيل أمر أو دعاء فقد أجاز ابن مالك ثبوته أو حذفه، و احتج لذلك بالآيات القرآنية و الشواهد الشعرية، فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[6] و قوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾[7]، و من ثبوته قبل الدعاء قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ﴾[8] رَبَّكَ"[8] و قوله: ﴿يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ﴾[9].

و قول الشاعر:

يا رب هب لي من لدنك مغفرة تمحو خطاياي و أكفي المعذرة[10]

---

[1]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص 59-60.

[2]- البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب3، حديث رقم3، ج1، ص6.

[3]- سورة النساء، الآية 73.

[4]- سورة مريم، الآية 23.

[5]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص59.

[6]- سورة البقرة، الآية35.

[7]- سورة البقرة، الآية 40.

[8]- سورة الأعراف، الآية 134.

[9]- سورة يوسف، الآية 97.

[10]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص60.

و أخرج ابن مالك المسألة على أن (الياء) التي قبل ليت هي لمجرد التنبيه مثل (ألا) في نحو: قول بكر بن غالب الجرهمي:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بواد وحولي إذخر وجليل

ومثل (ها) في قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡأُوْلَآءِتُحِبُّونَهُمۡوَلَايُحِبُّونَكُمۡ﴾[1]

يقول ابن مالك: " فحسن حذف المنادي، قبل الأمر والدعاء اعتياد ثبوته في محل إدعاء الحذف، بخلاف (ليت) فإن المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتاً، فإدعاء حذفه باطل، لخلوه من دليل"[2] ومثل (يا) الواقعة قبل (ليت) في تجردها للتنبيه (ياء) الواقعة قبل (حبذا) في قول جرير:

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا[3]

وقبل (رُبَّ) في قول الراجز:

يا رب سارٍ بات ما توسدا إلا ذراع العيس أو كفَّ اليدا

وقد قرر ابن مالك أن (يا) ليست حرف نداء لأن العرب لم تستعمل المنادي ثابتاً قبل (ليت) فلا يجوز تقديره محذوفاً, بل هي حرف تنبيه, مثل (ألا), وقد يجمع بين ألا وياء توكيداً كما جمع بين كي واللام، و احتج لذلك بالحديث الشريف و الآيات القرآنية و الأبيات الشعرية.

ج ـ وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً:

في قول النبي – صلى الله عليه وسلم –" من يقم ليلة القدر... غفر له"[4]وقول عائشة أم المؤمنين– رضي رضي الله عنها –: " إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقمْ مقامك رقَّ"[5].

---

[1]– سورة أل عمران، الآية 119.

[2]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص61.

[3]– المصدر نفسه، ص61.

[4]– البخاري ،صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر، رقم الحديث: 35، ج2، ص21.

[5]– البخاري، المصدر السابق، كتاب الأنبياء، باب يوسف وأخوته، رقم الحديث: 3204، ج3، ص1238 .

يقول ابن مالك: "تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى وبعض النحويين يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة وروده عن فحول الشعراء"[1].

و من هنا فإن الحكم عند ابن مالك بجوازه، مطلقا و ليس مخصوصا بالضرورة، و قد احتج لذلك بالكثير من الأبيات الشعرية التي صدرت عن فحول الشعراء، وقد جاء في النظم قول نهشل بن ضمرة:

يا فارس الحي يوم الروع قد علموا ومدره الخصم لا نكسا ولا وزعا
ومدرك التبل في الأعداء يطلبه وما يشأ عندهم من تبلهم منعا

وقول حاتم:

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهي الذم أجمعا

احتج ابن مالك بالكثير من الشواهد الشعرية، أما الآيات القرآنية فقد احتج بقوله تعالى:
﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّت ۡأَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ[2]﴾. فعطف على الجواب الذي هو"ننزل" "ظلت" و هو ماضي الفظ، ولا يعطف على الشيء غالبا إلا ما يجوز أن يحل محله، و تقدير حلول "ظلت" محل "ننزل" : إن نشأ ظلت أعناقهم لما ننزل خاضعين"[3].

و من هنا فقد ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعا و جوابه ماضيا يختص بالضرورة الشعرية، و ذهب ابن مالك إلى أن ذلك سائغ في الكلام، و حكم بجوازه مطلقا، مستدلا على ذلك بجملة من الشواهد الشعرية و النثرية.

ج ـ جواز حذف همزة الاستفهام:

همزة الاستفهام يؤتى بها لطلب الافهام، و هي الأصل فيه لكونها حرفا بخلاف ما عدا هذه من أدواته، فلم ترج عن موضوعتها، فلم تستعمل لنفي أو غيره، و قد ذهب بعض النحاة إلى جواز حذفها.

---

[1]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص 67.
[2]- الشعراء، الآية 4.
[3]- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص 68-69.

أما ابن مالك فقد فصل في المسألة، و أورد فيها شواهد حيث قال في حديث أن الحسن أو الحسين أخذ تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فأخرجها من فيه وقال "أما علمت" وفي رواية "ما علمت"[1].

قال ابن مالك: " لا اشكال في الحديث الا في رواية من روى (ما علمتَ) فإن (أما) هذه مركبة من همزة الاستفهام و ما النافية، و أفاد تركيبها التقرير و التثبيت. فكأن قائل: قد فعلت[2]"

ثم استشهد بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ[3]﴾ .

ومن روى(ما علمت)، ففيها الإشكال لأن الأصل أما علمت، وحذفت همزة الاستفهام؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديرها.

ومن حذفها قبل ما النافية استشهد ابن مالك بقول الشاعر:

ما ترى الدهر قد أباد معدًّا وأباد القرون من قوم عاد[4]

ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله – صلى الله عليه وسلم –"يا أبا ذر: عيرته بأمه؟"[5]. أراد: أعيرته ؟

و من هذا نجد أن ابن مالك أجاز حذف الهمزة للاستفهام و عضد ذلك بالحديث الشريف.

---

[1]– البخاري، المصدر السابق، كتاب الزكاة، باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل، رقم الحديث: 1414، ج2، ص541.

[2]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص 146.

[3]– سورة الشرح، الآية 1.

[4]– ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح، ص146.

[5]– البخاري، المصدر السابق، كتاب الايمان، باب المعاصي أمر من الجاهلية، رقم الحديث: 30، ج1، ص20.

خاتمة

خاتمة:

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، و بتوفيقه تتحقق الغايات، له الحمد ملء الأرض و السموات، و الصلاة و السلام على هادي البشرية، و على آله و صحبه و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، و بعد

في ختام هذا البحث المقدم تحت عنوان ' الشواهد النثرية الفصيحة في كتاب شواهد التوضيح و التصحيح' أرجو الله أن أكون قد وفقت لبيان و لو جزء يسير من معالمه، و إن كان ثمة نقص أو تقصير فالكمال لله تعالى، و العصمة لأنبيائه عليهم الصلاة و السلام، و أجمل النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لهذا الموضوع كالآتي:

- أن النحاة لم يختلفوا في فصاحة و بلاغة النبي صلى الله عليه و سلم، و إنما اختلفوا في الرواية عنه بالمعنى، و إن الذين منعوا الاحتجاج بالحديث منعوه لعدم وثوقهم بأن ذلك من لفظ النبي صلى الله عليه و سلم، و لو وثقوا به لأجروه مجرى القرآن الكريم في اثبات القواعد الكلية.
- لم يكثر القدماء من الاحتجاج بالحديث، و لم يعللوا سبب تركهم الاستشهاد به.
- إن النحاة المحدثين أجازوا الاحتجاج بالحديث في النحو، و فق شروط ذكرها الشيخ محمد الخضر حسين و أقرّ معظمها مجمع اللغة العربية.
- إنّ ابن مالك من أوائل النحاة الذين احتجوا بالحديث الشريف فلم يكن احتجاجه به عارضا و إنما أجاز الاحتجاج بالحديث الشريف احتجاجا مطلقا بوصفه مصدرا من مصادر اللغة.
- ان لكتاب "شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك قيمة فريدة في الدراسات اللغوية، لأنه أول كتاب يختص بالحديث الشريف من الوجهة النحوية.
- أثبت ابن مالك من خلال الحديث الشريف قواعد لم يقل بها السابقون و لم يجيزوها، أو أجازوها في الشعر دون النثر.

- اعتمد ابن مالك في تعضيد شاهد الحديث النبوي على الشواهد الفصيحة كالقرآن، و القراءات القرآنية، و كلام العرب نثره و نظمه، فلم يكتف ابن مالك بالحديث الشريف لإثبات صحة ما ذهب إليه، و إنما عضده بالشواهد الفصيحة.
- يؤثر ابن مالك جانب السهولة و الوضوح في عرض الآراء في المسائل النحوية، و يبتعد كثيرا عن التعقيد، و يأخذ بظاهر النصوص دون تأويل.

و ختاما أسأل المولى تبارك و تعالى أن يوفقنا لما يحبه و يرضاه، إنه هو الموفق إلى سبيل الرشاد، والهادي لسواء السبيل، و صلى الله و سلم و بارك على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

قائمة المصادر و المراجع

❖ القرآن الكريم.

أولا: المصادر

1- البخاري، صحيح البخاري.

2- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دار الفكر، دمشق ، ط3، 1383هـ-1964م.

3- صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، الجزائر، دط، 2005.

4- محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، دار المعرفة، الجزائر، دط.

5- - أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1401 هـ- 1981 م.

6- محمد عيد، الاستشهاد و الاحتجاج في اللغة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1972م.

7- السيوطي، التذييل و التذنيب على نهاية الغريب، دار الرفاعي للنشر، دط، 1403 هـ-1983م.

8- محمود الفجال، الحديث النبوي في النحو العربي،، دار أضواء السلف، الرياض، ط2 ، 1997م.

9- طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب، ط1، 1995م .

10- محمد الزفزاف، التعريف بالقرآن و الحديث.

11- صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، ط15، 1984.

12- يوسف خليف، دراسات في القرآن و الحديث، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، دط، 1989.

13- ابن جني، المحتسب، وزارة الأوقاف، 1994

14- - ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، دار البحوث للدراسات الاسلامية و إحياء التراث، دبي.

15- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981.

16- حاتم صالح الضامن، الاستشهاد بالحديث في اللغة و النحو، د ط، مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث، دبي، 1423هـ- 2002م.
17- محمد شكري الألوسي، إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، تح: عدنان عبد الرحمان الدوري، دط، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ-1982م.
18- محمد حسين الخضر، دراسات في العربية و تاريخها، دط، ص 177-178.
19- - ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، عالم الكتب الحديث، ط1، 2003م.
20- خديجة الحديثي، الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت دط،1981.
21- رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة، دار الغرب الاسلامي،ط1، 1988م.
22- ابن كثير، البداية و النهاية، مكتبة المعارف، بيروت، دط، دت.
23- - المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، دط ، ج2.
24- الأندلسي، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، دط.
25- ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تح: محمد كمال بركات، دار الكتاب العربي، مصر، دط، 1387هـ،1967م.
26- ابن مالك، الاعتضاد في الفرق بين الظاء و الضاد، تح: حسن تورال و طه حسين، مطابع النعمان، دط، 1972.
27- ابن مالك، إكمال الإعلام بتثليث الكلام، تح: سعد بن حمدان الغامدي، مكتبة المدني، جدة، 1404هـ.
28- صلاح الدين الصغير، الوافي بالوفيات، النشرات الاسلامية، دط، 1381.
29- تقي الدين بن قاضي شهبة، طبقات النحاة و اللغويين، تح : محسن عياض، مطبعة النغمات، بغداد، دط، 1974.
30- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقة اللغويين و النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دط، ج1384،1هـ- 1964م.
31- الحنبلي عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة القدس، القاهرة، 1350هـ، ج6.

32- محمد بن عبد الله عنان، كتاب عصر المرابطين و الموحدين في المغرب و الأندلس، القاهرة، دط، 1384هـ.
33- عبد الرحمان الحجي، التاريخ الأندلسي، دار القلم، بيروت 1402هـ، ط2.
34- عبد المجيد العبادي، المجمل في تاريخ الأندلس.
35- جمال الدين، بن يوسف بن تغري، النجوم الزاهدة، المؤسسة المصرية، دط، 1962.
36- أحمد بن حلكان، ترجمة و فيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، دط.
37- ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه حسين، مكتبة أم تيمة، ط2، 1405هـ.

ثانيا: المعاجم:

1- ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج3،2003.
2- الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، مؤسسة الحسن، الدار البيضاء،ط1.
3- - الفيروز أبادي، (محمد بن يعقوب مجد الدين): القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1412هـ .
4- محمد سمير نجيب الليدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر، بيروت، ط1، 1405 هـ، 1985 م.
5- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، ط2.
6- الطبراني، المعجم الكبير، دار الصميعي، الرياض، ج7، 1994.

ثالثا: المجلات و الدوريات:

1- هشام فالح حامد، ترك الاستشهاد بالحديث الشريف ظاهرة أندلسية، مجلة مداد الآداب، العدد10.

2- سيوطي عبد المناس ، الرواية بالمعنى دواعيها و ظواهرها في متون السنة النبوية، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، السنة الرابعة، العدد السابع، جوان ،2014.

3- لبصير نور الدين، رد شبهات المشككين في الاحتجاج بالحديث في الدرس النحوين، مجلة الإنسان و المجال، ديسمبر 2015، العدد1.

رابع: الرسائل الجامعية

1- محمد عدلي محمد عودة، التفكير النحوي عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التسهيل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2011.

فهرس الآيات

طرف الآية	رقمها	السورة	الصفحة
↓يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ↑	35	البقرة	55
↓يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ↑	40	البقرة	56
↓أَفَتَطۡمَعُونَ↑	75	البقرة	52
↓أَوَ كُلَّمَا↑	100	البقرة	52
↓وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ↑	282	البقرة	07
↓هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ↑	119	أل عمران	56
↓وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ↑	154	أل عمران	42
↓يَٰٓأَيُّهَاٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ↑	156	أل عمران	44
↓يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ↑	73	النساء	55
↓قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ↑	134	الأعراف	56
↓لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ	68	الأنفال	54
↓مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِ↑	17	التوبة	07
↓وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ↑	92	التوبة	44
↓أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ↑	51	يونس	52
↓يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ↑	97	يوسف	56
↓إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ↑	60-59	الحجر	46
↓فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ↑	06	الكهف	10
↓وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۚ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِي وَهُمۡ لَكُمۡ عَدُوُّۢۚ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا↑	50	الكهف	45
↓ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ ٱنفُخُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا↑	96	الكهف	50
↓يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا↑	23	مريم	55

↓وَأَنذِرۡهُم يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ وَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ↑	39	مريم	44
↓قَالُوا۟ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ↑	91	طه	53
↓وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ↑	14	النور	54
↓وَأَنۡ أَلۡقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡأٓمِنِينَ↑	31	القصص	45
↓إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ↑	04	الشعراء	58
↓قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ↑	72	الشعراء	50
↓ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ↑	67	الزخرف	46
↓طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ↑	21	محمد	43
↓وَإِذَا رَأَوۡا تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيۡهَا↑	11	الجمعة	44
↓هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ↑	15	النازعات	10
↓هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ↑	01	الغاشية	10
↓وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ↑	11	الضحى	10
↓أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ↑	01	الشرح	58

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
"أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم"	46
"أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم، يغتسل فيه كل يوم خمسا، ما تقول ذلك يبقى من درنه . قالوا لا يبقى من درنه شيئاً. قال: فذلك مثل الصلوات الخمس، يمحو الله بها الخطايا"	49
إذا وسع الله عليكم فأوسعوا، صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء	47
أَلاَ إِنِّي أُوتِيتُ القُرْآنَ و مِثْلَهُ مَعَهُ	11
" البر تقولون بهن"	49
أو مخرجي هم	43
"إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقمْ مقامك رقَّ"	57
دخل رسول الله صلى الله عليه و سلم و برمة على النار	41
"سمعت أذناي وأبصرت عيناي رسول الله صلى عليه وسلم حين تكلم"	49
"عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت، فدخلت فيها النار"	53
فبينا أنا على الجرف نهر إذا رجل يصلي	41
في حديث أن الحسن أو الحسين أخذ تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فأخرجها من فيه وقال "أما علمت" وفي رواية "ما علمت"	58
"كل أمتي معافى إلا المجاهرون"	46
لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض	48
"من يقم ليلة القدر... غفر له"	57
نِعْمَ المِنحَةُ اللّقِحَةُ الصَفِيُ مِنْحَةً، و الشاةُ تَغدُو بإناءٍ و تروُحُ بإناء	45
نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتيناه	45

" و لا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله "	47
"يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة"	51
" يا ليتنى أكون حيًا إذ يخرجك قومُك" فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – "أو مخرِجيَّ هم؟"	52
لن ترِعْ لن ترِعْ	53
" يا ليتنى أكون حيًا إذ يخرجك قومُك	55
"يا أبا ذر: عيرته بأمه؟"	59

فهرس الموضوعات

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	أ
الفصل الأول: أصول الاحتجاج بالحديث الشريف.....	5
أولا: الاحتجاج دراسة في الأصول و العلاقات.....	6
1-الاحتجاج لغة و اصطلاحا	6
2-مرادفات الاحتجاج.....	7
أ ـ الاستشهاد.....	8
ب ـ الاستدلال.....	9
ثانيا: ضوابط الاستدلال بالحديث الشريف	11
أ ـ مفهوم الحديث الشريف.....	11
ب ـ مكانة الحديث عند العلماء.....	12
2. ضوابط الاستدلال بالحديث الشريف	14

أـ دعوى رواية الحديث بالمعنى..... 14
ب ـ دعوى اللحن و الخطأ في الحديث 16
الفصل الثاني: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث.....18
أولا: موقف القدامى من الاحتجاج بالحديث 19
ثانيا: موقف المحدثين من الاحتجاج بالحديث 22
3 ـ موقف ابن مالك من الاحتجاج بالحديث 25
الفصل الثالث: الشواهد النثرية الفصيحة في 'كتاب شواهد التوضيح و التصحيح'.....28
أولا: مسار حياة و إنجازات ابن مالك.....29
ثانيا: التعريف بكتاب ' شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح '.....37
ثالثا: دراسة الشواهد:.....41
1 ـ باب الأسماء:.....41
2 ـ باب الأفعال:.....47
3 ـ باب الحروف و الأدوات:.....50
4 ـ باب الأساليب:.....54
الخاتمة.....59
قائمة المصادر و المراجع.....62
الفهارس 67

ملخص

إن اللغة مدار الحياة بكل صورها وجميع مجالاتها، فلا غنى عنها في اي موضع،إذ بها يتواصل الناس فيما بينهم و يذكرون أخبارهم ويحفظون آثارهم. قال ابن جني « اللغة اصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم »**و لا جرم أن أغراض الناس تتفاوت وتتباين، و جل الأمور** من المتباينات التي لا تتفق فيما يعبر به عنها من الألفاظ و العبارات والأساليب**؛ فلكل أسلوب ما يصلح له من المقاصد.** و يأتي **' الاحتجاج '- ماضيا وحاضرا** -على رأس الأساليب التي سجلت حضورا لافتا في التقعيد اللغوي و النحوي.و بما أن الحديث النبوي يمتلك جميع جماليات البلاغة من صور المعنى و المبنى، و هو أصل من أصول النحو العربي و مصدر من مصادره النحوية؛ فقد ذهب الكثير من النحاة إلى الاستدلال **' بالحديث النبوي الشريف ' لتحقيق الألفاظ و تقرير القواعد.و من عرف بمذهب الاحتجاج بالحديث النبوي ' ابن مالك ' أين صنف كتابا وسم بعنوان ' شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ' و هو كتاب جامع مانع** له قيمة فريدة في الدراسات اللغوية، لأنه أول كتاب يختص بالحديث الشريف من الوجهة النحوية. واتبت ابن مالك من خلال الحديث الشريف قواعد لم يقل بها السابقون و لم يجيزوها، أو أجازوها في **الشعر دون النثر.**

كلمات مفتاحية: احتجاج، استشهاد، حديث نبوي شريف، الشواهد، ابن مالك .

Résumé

Le langage tout au long de la vie, sous toutes ses formes et dans toutes ses sphères, est indispensable en tout lieu, dans lequel les personnes communiquent entre elles et dans lequel elles se souviennent de leurs nouvelles et conservent leurs traces. Ibn Al-Jinni a dit, "La langue est la voix de tous les gens qui expriment leurs buts".

Chaque méthode a ses propres buts. La "protestation" - passée et présente - vient au sommet des méthodes qui ont enregistré une présence remarquable dans la récursion grammaticale et grammaticale.

Beaucoup de sculpteurs ont déduit le mot "noble discours" pour atteindre le langage et établir des règles.Ibn Malik, par le discours honorable, prouvé des règles qu'il n'avait pas dit avant et n'avait pas autorisé, ou passé, dans la poésie ci-dessous.

Mots clés : Protestation, martyre, discours prophétique honnête, témoignage , Ibn malik .